ورقة النيل والنهضة في مصر
المشروع البريطاني لتوطين اليهود
في منابع النيل الاستوائية (1903-1905) نموذجًا

أ.د. أحمد عبد الدايم محمد حسين(*)

مقدِّمة:

نهر النيل مصدر المصريين الرئيس والوحيد في الحصول على المياه التي تحفظ الحياة والمجتمع، وتسمح لهم بتنمية الصناعات والزراعات والثروات الحيوانية والسمكية؛ لذا لا يمكن لمصر أن تفكر في أي مشروع نهضوي إلا إذا كانت مطمئنة لوصول الكميات التي تأتيها من مياه النيل بوفرة، تسمح لها بهذه النهضة أو تلك التنمية. ويمكن اختبار تلك المسألة على مدى التاريخ المصري عبر العصور، فلو أخذنا مشروع تحديث مصر في عهد محمد علي، أو في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، مثالين لهذا الاختبار فقط، لقلنا إن الرجلين انتبها لتلك المسألة جيدًا، وعمِلا على تداركها وتأمين وصول المياه قبل الشروع في أي مخطَّط للتحديث والتنمية.

وفي هذا الإطار يمكن توظيف ورقة النيل في ضرب أي مشروع نهضوي يجري إعداده في مصر عبر التحكم في الأحباش العليا في المنابع، حيث وظفت المنابع الإثيوبية مرارًا وتكرارًا عبر التاريخ، لتكون خنجرًا مصوبًا لخاصرة مصر من ناحية الجنوب. وحينما جاء الاستعمار البريطاني محتلًّا غالبية دول حوض النيل في نهاية القرن الـ 19، راح يبحث عن توظيف للمنابع الاستوائية لتكون ورقة ضغط جديدة مشابهة للورقة الإثيوبية.

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

لذا يأتي بحثنا «ورقة النيـل والنهضـة في مصر: المشروع البريطاني لتوطين اليهـود في منابع النيـل الاسـتوائية (1903-1905) نموذجًا»، ليطرح المشروع البريطاني بوصفه مستحدثًا جديدًا في توظيف ورقة النيل داخل المنطقة، ومحاصرة حدود مصر المجاورة للمنابع الاستوائية في ذلك الوقت، والضغط على إثيوبيا من ناحية أخرى للالتزام باتفاقية سنة 1902.

على أية حال، يذهب البحث في شقِّه الأول إلى الاهتمام بالجانب التنظيري للمسألة، ويرصد علاقة النيل بالنهضة، وتوظيف ورقة المياه ضد مصر في العصر الحديث، وجهود مصر العملية والنظرية للحفاظ على النهر والإفادة منه. وفي شقِّه الثاني يتناول المشروع البريطاني بوصفه تطبيقًا عمليًّا لمحاولة توظيف ورقة النيل الاستوائية.

ولهذا يعتمد على عدد من المراجع والدراسات في شقِّه الأول، أما في شقِّه الثاني فيعتمد على 39 وثيقة من وثائق الخارجية البريطانية، تؤرخ للمراسلات التي تمت بين مسؤولين بريطانيين وقيادات يهودية، تفضح المخطَّط البريطاني لإنشاء مستوطنة لليهود في منابع النيل الاستوائية.

وفي هذا الإطار ينقسم البحث إلى ستة محاور رئيسة؛ أولها: سؤال النهضة وورقة النيل ضد مصر في العصر الحديث. ثانيها: النيل والنهضة في مصر قبل عام 1903. ثالثها: علاقة اليهود بمنابع النيل الاستوائية قبل عرض المشروع البريطاني. رابعها: بداية المشروع البريطاني لتوطين اليهود في المنابع الاستوائية سنة 1903. خامسها: المراسلات البريطانية اليهودية حول المشروع 1903-1904. سادسها: نهاية المشروع سنة 1905.

أولاً- سؤال النهضة وورقة النيل ضد مصر في العصر الحديث:

لفهم هذا المحور فهمًا جيدًا سنقوم بتقسيمه إلى شقين رئيسين:

- **الشق الأول، يتعلق بسؤال النهضة في مصر في العصر الحديث.** فإذا كانت النهضة قد بدأت في أوروبا بوصفها حركة ثقافية، إلا أنها في القاموس العربي

تعني التجدد والانبعاث بعد التأخر والركود. وبالتالي ظل سؤال النهضة هو السؤال المفتوح والمتجدد في مصر منذ نهاية القرن الـ 18 حتىٰ الآن. ولم يقتصر في طرحه علىٰ الجوانب الثقافية، بل دلَف مباشرة للجوانب المادية؛ كونها تعد أهم ملامح النهضة ومقتضياتها. ولما كان سؤال النهضة يختلف في تفصيلاته عن سؤال التحديث، وعن سؤال التنمية، فإن نهر النيل يدخل في كل الإجابات عن الأسئلة السابقة، بوصفه محددًا رئيسًا لعملية التنمية والنهضة والتحديث. فحينما طرح الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده وشكيب أرسلان، وبطرس البستاني وأحمد فارس الشدياق... وغيرهم، هذا السؤال الكبير، كان بهدف إيجاد سبيل للخروج من وَهْدة التخلف، والاستناد علىٰ أسس مادية واقتصادية ثابتة للتقدم. لكن جاءت السيطرة الغربية لتضرب أية محاولة لإقامة مشروع وطني للتنمية، ولتفرض أسسًا جديدة للتبعية الاقتصادية[1]. وإذا كانت العناصر المادية واضحة في سؤال النهضة، فإن نهر النيل يشكل جزءًا رئيسًا في ضمان قيامها، بوصفه يتفاعل مع التراب ومع الإنسان والحيوان، فالمياه هي أساس كل شيء في الحياة. بل إن كل المثقفين المصريين والمؤثرين في نهضتها، كتبوا عن النيل وتأثيره العظيم في مصر والمصريين. وهو الأمر الذي يظهر في خشية محمد علي وأسرته من توظيف ورقة النيل في ضرب أي مشروع نهضوي يقومون بإعداده.

- **الشق الثاني، توظيف ورقة النيل ضد مصر في العصر الحديث.** من نافلة القول أن نعرِّف بأن توظيف ورقة النيل ضد مصر لم يكن توظيفًا حديثًا، بل وظفت تلك الورقة طيلة العصور التاريخية السابقة علىٰ العصر الحديث. وبالطبع

(1) رؤوف عباس، إشكالية التخلف الحضاري عند شكيب أرسلان، مجلة مصر الحديثة، العدد الأول، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، 2002، ص343، 360. وانظر: عبد الحميد عبد المنعم مدكور، المشروع الحضاري لمالك بن نبي ودور العقيدة فيه، ندوة الإسلام ومشروعات النهضة الحديثة، المؤتمر الدولي للفلسفة الإسلامية، الإسلام ومشروعات النهضة الحديثة، 1-2 أبريل 2001، ص297.

لا يمكننا استعراض كل التفاصيل حول هذا التوظيف عبر العصور، لكن يمكن استبيان هذا الأمر في ثلاثة ملامح رئيسة:

الملمح الأول: نشأة أساطير عديدة في مصر ترتبط بنهر النيل وقدرة الملوك الأحباش على التحكم في مياهه، حيث نمت تلك الأساطير عبر استخدام الحبشة لقضية مياه النيل كأداة ضغط في مواجهة مصر منذ القرن الـ 11 حتى القرن الـ 18. وأصبح هناك تراث فكري وديني وثقافي يجعل من الأحباش مصدر تهديد دائم لمصر عن طريق مياه النيل. وترسخت هذه الفكرة في أذهان الإثيوبيين والمصريين على السواء، وانعكست في سياسات كل طرف تجاه الآخر. فقد استخدم ملوك الحبشة تلك الورقة وسيلة ضغط ضد الفاطميين وسلاطين المماليك على السواء. فأظهروا تهديداتهم الصريحة والواضحة بقطْع مياه النيل وتحويل مجراه بعيدًا عنها. وتجدد توظيف الورقة مع قدوم البرتغاليين لشرق أفريقيا، حيث سعى هؤلاء لاستخدام الحبشة في محاصرة مصر والعالم الإسلامي من ناحية الجنوب. والأمر نفسه كرره نابليون في نهاية القرن الـ 18، في محاولة للسيطرة على مصر وإنهاء ثوراتها ضد الفرنسيين[1]. وبالطبع جاء تقدم علم الجغرافيا ليهدم كل تلك الأساطير التي ابتدعها الأحباش، ويثبت أن نقص المياه وقلة الفيضان قد جرى بعوامل طبيعية تتعلق بالأمطار والمناخ.

الملمح الثاني: التطور الجديد في التعامل المصري مع ورقة النيل في القرن الـ 19. ونستطيع أن نرصد هذا التطور في أمرين:

(1) للمزيد انظر: رجب عبد الحليم، العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص98. وكذا جوزيف رامز أمين، العلاقات المصرية الإثيوبية - تحليل لأبعادها المختلفة، دورية آفاق أفريقية العدد (35). وسعيد عبد الفتاح عاشور، الحصار الاقتصادي على مصر زمن الحروب الصليبية، في بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، جامعة بيروت العربية، الإسكندرية، 1977، متفرقات. وانظر: عطا محمد أحمد كنتول، التواصل الحضاري بين المسلمين والمسيحيين في إثيوبيا وانعكاساته على شمال وادي النيل، مجلة دراسات أفريقية، يونيو 2005، العدد (33)، ص133-141.

الأول: **توظيف المنابع الإثيوبية ومصر على حدود الحبشة**: أصبحت مصر منذ ضم محمد علي للسودان على حدود مباشرة مع الحبشة، فخبرت كثيرًا من التفاصيل التي كانت مجهولة من قبل. ومن ثَمَّ تغير تعاملها مع استخدام ورقة المياه عما كان عليه في السابق جملة وتفصيلًا. فكونت علاقات مع الأحباش، حكامًا ومحكومين، واستطاعت أن تتعامل مع تهديدات المياه بشكل مختلف[1]. وظل هذا الأمر قائمًا حتى هزمت في حربها ضد الحبشة بما تسبب في علوِّ يد إثيوبيا في المنطقة. فحينما سعى الخديوي إسماعيل لتأمين منابع النيل الحبشية اشتبك في علاقات عدائية مع الأحباش، كلفته مقتل ابنه الأمير حسن في إحداها، وثلاث حملات سنتي 1875 و1876، مما تسبب في إرهاق مصر بالديون، وبمزيد من أسباب التدخل الأجنبي، انتهت بالاحتلال البريطاني لها سنة 1882[2].

الثاني: **توظيف ورقة المنابع الاستوائية**: لم توظف ورقة المنابع الاستوائية طيلة التاريخ المصري، قديمه ووسيطه وحديثه؛ ربما لأن الكمية التي تأتينا منه قليلة، 15٪ فقط، وربما لأن المنابع الاستوائية كانت خارج التاريخ، وبعيدًا عن معرفة المناطق التي يصل إليها النيل شمالًا. لكن حين تمكنت مصر من الوصول إلى دائرة عرض 2 درجة جنوب خط الاستواء، وصار لها أملاك ومديرية أسمتها

---

(1) على سبيل المثال، بعد أن تولى تيودور الثاني حكم إثيوبيا في 7 فبراير 1855، رغب في تحويل مياه النيل إلى مجرى آخر، ليتم له خراب مصر وإخضاعها. لكن انتهت المشكلة بزيارة سعيد للسودان سنة 1856، ومنها ذهب لزيارة إثيوبيا وتقابل مع تيودور في عاصمته مجدالا. بل إن إثيوبيا راحت بعد هذا التهديد تعمل على تحريض الرؤوس ضد إمبراطورهم، للمزيد انظر: أنتوني سوريال عبد السيد، العلاقات المصرية الإثيوبية 1855-1935، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، العدد 234، القاهرة، 2003، ص30، 45، 49، 88، 98، 104، 106، 109.

(2) يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من العلاقات المائية المصرية السودانية، أعمال الموسم الثقافي السابع 2004-2005، النيل في التاريخ المصري المعاصر، دار الكتب المصرية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، 2009، ص126.

«المديرية الاستوائية»، تم إبعادها عن تلك المنابع بمؤامرة خبيثة اشترك فيها غردون باشا، وأمين باشا(*)، وفيتا حسان(**). فالخلاف الذي حدث بين هؤلاء الثلاثة وبين المصري نور بك محمد، الذي كان يريد ضم كل أوغندا لمصر، ورفض هؤلاء لذلك، يتأكد من أن إخلاء المديرية الاستوائية كان مؤامرة متفقًا عليها بينهم، ويدرك أن القدم المصرية في المنابع أُريد لها أن تزول. وأن التوسع المصري صوب المنابع كان كابوسًا للإنجليز. لهذا كان انتزاع أمين باشا، عبر الرحالة ستانلي، تمهيدًا للسيطرة الإنجليزية على أعالي النيل(1).

الملمح الثالث: المشروع الفرنسي وتهديد الاحتلال البريطاني في مصر بقطع المياه. رغم أن الإنجليز بذلوا النفيس في أن يصبح وادي النيل بعيدًا عن سيطرة القوى الغربية المنافسة لها، وأن معاهدة 12 مايو 1894 بين إنجلترا والكونغو حفظت لبريطانيا حقوقها في أعالي النيل، لتتصرف فيه تصرف المالك(2)، إلا أن البريطانيين استشعروا هذا التهديد في محاولة الفرنسيين السيطرة على منابعه

(*) ولد أمين باشا، إدوارد شنتيزر، في ألمانيا سنة 1840، وهو يهودي، حسب حديث الرحالة ستانلي، وابن تاجر أصبح طبيبًا للحجر الجمركي في تركيا، ثم عين طبيبًا بالمديرية الاستوائية. عينه غردون سنة 1878 حاكمًا عامًّا لمديرية خط الاستواء واتفق معه فيما بعد على إخلائها قبل مقتله في الخرطوم. ومع أن كتاب نوبار سنة 1886، بإخلائها، إلا أنه ظل هناك حتى سنة 1889، وعاد الرجل في خدمة الحكومة الألمانية ليوطد نفوذها عند المنابع، وبقي هناك حتى قتل سنة 1892. للمزيد انظر: جميل عبيد، المديرية الاستوائية، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، وزارة الثقافة، القاهرة، 1968، ص126، 127. وكذا انظر: محمد صبري، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة، 1948، ص187، 18، 194-198.

(**) فيتا حسان (1858-1893): تونسي يهودي كان والده يعمل مترجمًا في قنصلية سردينيا بتونس، بدأ تعليمه بالإسكندرية، وتم تعيينه صيدلانيًّا للمديرية، حيث ظل هناك عشر سنوات. فقد وصل لادو في يناير 1881، وبقي مع الدكتور أمين باشا حتى سنة 1889. للمزيد انظر: محمد صبري، المرجع السابق، ص69، 172-177. وكذا انظر: جميل عبيد، المرجع السابق، ص160.

(1) محمد صبري، المرجع السابق، ص62-66، 172-177، 183، 251-256.

(2) المرجع نفسه، ص251-256.

عبر حادثة فاشودة الشهيرة في يوليو 1898، فكان لا بد من استرداد السودان لمصر مرة أخرىٰ[1]. ولعل المواجهة البريطانية لفرنسا في فاشودة في يوليو 1898، ومنعها من الاستيلاء علىٰ وادي لنيل باتفاق 21 مارس 1899، قد أنهىٰ هذه الورقة طيلة الفترة الاستعمارية. فما أعقبها من اتفاق سنة 1900 وسنة 1901 مع ملوك أوغندا، واتفاق 1902 مع إثيوبيا[2]، جعل بريطانيا تتمكن من السيطرة تمامًا علىٰ النيل بمنابعه كافة.

ثانيًا- النيل والنهضة في مصر قبل سنة 1903:

لما كان نهر النيل هو رأس مال مصر ونواة حياتها، كان إنشاء القناطر الخيرية، وقناطر زفتىٰ وديروط وأسيوط وإسنا والقناطر الفرعية علىٰ التِّرع، والرياحات، عبارة عن إجراءات تهدف للنهوض الزراعي، مما يستتبع بدوره نهوضًا في القطاع الهندسي والإنشائي للتحكم في فيضان النهر الهائج. ووضعت نظارة الأشغال نظامًا لمناوبات الري، ووضعت جداول لميزانيات التِّرع. ولما كان ري مصر صناعيًّا باستمرار، أي لا يتم من النيل مباشرة، فكان لا بد من حُسن الإدارة المائية وضبطها، والربط بين تطهير التِّرع وبناء الجسور والقناطر وشق التِّرع[3]. ولتوضيح تلك المسألة سنقسم الفترة التي سبقت عام 1903 إلىٰ ثلاث فترات رئيسة:

الأولىٰ: النيل والنهضة في عهد محمد علي. إن الدور الذي لعبه محمد علي في الارتقاء بالري في مصر، وإنشاؤه نظارة الأشغال العمومية، واستعانته بالمهندسين الأجانب في مشروعاته، وجهوده في استكشاف نهر النيل وتأمينه، يثبت أن النهضة أساسها المياه، وأن الرجل قد اختبر تلك الحقيقة قبل أن يوجه أنظاره ناحية منابع النيل لتأمينها، فالتطور الذي لحق بالري قد أثر بدوره علىٰ الإنتاج

(1) أنتوني سوريال عبد السيد، المرجع السابق، ص220، 221، 37-240.
(2) عبد العظيم محمد سعودي، المرجع السابق، ص122، 125، 136-139.
(3) المرجع نفسه، ص9، 10، 17.

الزراعي والصناعي، وهما عصب الحياة الاجتماعية، فلا حياة زراعية في معظم الأراضي المصرية، وبالتالي لا إنتاج، بدون الري من مياه النيل. وربما كان تهديده لموظفي الري بعقوبة الإعدام، إذا أهملوا واجباتهم، وأنه إذا سمع غدرًا في توزيع المياه، فسيقوم بدفنهم في التِّرع، يدلل على أن موضوع المياه كان تتم مراقبته من قِبَل رأس النظام مباشرة[1]. وفي هذا الإطار فإن خشيته على مشروعه التحديثي والنهضوي جعلته يرسل ثلاث بعثات، بقيادة سليم قبطان؛ لاكتشاف منابع النيل خلال الفترة من نوفمبر 1839 حتى 1842؛ لتأمين وصول المياه، تمكنت خلالها من اختراق منطقة السدود وكشف حقيقة أمرها[2]. ولم ينصبَّ جهده على النيل الأبيض فقط، بل كانت له جهود واضحة عام 1840 في النيل الأزرق[3]. بل لقد قتل أحد أبنائه، خلال كشفه أجزاء من هذا الفرع الإثيوبي المهم[4].

وخلاصة القول إن محمد علي أراد بناء دولة كبيرة تقوم على بنية اقتصادية متينة أساسها الزراعة، فكان من الطبيعي أن يولِّي شَطْرَه باتجاه المنابع للاطمئنان على وصول المياه لدولته في سهولة ويسر.

الثانية: النيل والنهضة في عهد إسماعيل: ويمكن تقسيم علاقة النيل بالنهضة في مصر في فترة الخديو إسماعيل إلى شقين:

الشق الأول: يتعلق بإتمام عملية السيطرة على المنابع كافة وإنجازها: حينما تولى الخديو إسماعيل أمور الحكم في الفترة من 1863-1879، وظَّن وزراؤه أمورهم على ضرورة توحيد حوض النيل حتى منابعه في كتلة واحدة متعاونة. وهو ما جعله يحاول السيطرة على الحبشة نفسها، وعلى كل المنابع[5]؛ الأمر الذي

(1) عبد العظيم محمد سعودي، المرجع السابق، ص7، 8، 18-30.
(2) جميل عبيد، المرجع السابق، ص10-12
(3) أنتوني سوريال عبد السيد، المرجع السابق، ص30.
(4) محمد عبد الرحمن الشرنوبي، المكتشفون المصريون لمنابع النيل في القرن التاسع عشر، أعمال الموسم الثقافي. المرجع السابق، ص36.
(5) جميل عبيد، المرجع السابق، ص13.

أتاح له الاطمئنان لوصول المياه، وبالتالي إحداث زيادة في مساحة الأراضي الزراعية من 3 ملايين فدان إلى أكثر من 4 ملايين فدان[1]. فقد تلخصت سياسته في ضمان مياه النيل بقوله: «يجب على شعوب مناطق منابع النيل أن يكونوا من اليوم أصدقاء وحلفاء لخديوي مصر»[2]. ولعل قيام حملة النيل الأبيض وتكوينها وأهدافها وسلطات قائدها، يثبت تلك الضرورة التي دعت لإلحاق أعالي النيل الأبيض بمصر[3].

الثاني: جهد نظري يتعلق بالتنظير لعلاقة النيل بالنهضة: إذا ما ركزنا على كتابات علي مبارك فقط عن النيل، لقلنا إن اختياره لشَغْل وزارة الأشغال بالنِّيابة سنوات 1879-1884، قد جاء لكونه قد اهتم بنهر النيل بشكل مختلف عن اهتمام غيره. فقد كتب كتابًا سنة 1878 عنوانه «نخبة الفكر في تدبير نيل مصر»، ونشره سنة 1881، اهتم فيه بالإمكانات التي يتم عن طريقها الإفادة من مياه النيل، مركزًا على الزراعة وعلاجها بالاقتصاد وبمختلف مجالات العلوم والمعرفة، شارحًا تكوين النيل وأنساقه وفيضانه وفروعه وتوزيع مياهه، متحدثًا عن القناطر والجسور، وطرق سقي المزروعات، واستخدام الآلات، وطرق المواصلات

(1) إلهام محمد ذهني، السانسيمونيون ومشروع القناطر الخيرية، أعمال الموسم الثقافي السابع 2004-2005، المرجع السابق، ص27.

(2) محمد صبري، المرجع السابق، ص28.

(3) إلحاق بحيرتي ألبرت وفيكتوريا وتأمين المنابع الإثيوبية، جاء عملًا بنصيحة صمويل بيكر بأهمية السيطرة على المنابع، مخوفًا إياه بأن أية دولة تسيطر على الخرطوم، يمكنها أن تحول مجرى مياه الرهد والدندر والنيل الأزرق وعطبرة لتبعثر مياهها في الصحراوات، مما يؤدي إلى الهلاك المحقق. وأنه لو استولى أوروبي على وسط السودان الثائر فإن أول عملية حربية سيقوم بها، هي حرمان مصر من الماء اللازم لوجودها. ولو كان هو، أي صمويل بيكر، عدوًّا لمصر فإنه يعرف المكان الذي يبدأ منه الهجوم القاتل من نهر عطبرة. للمزيد انظر: عبد العظيم محمد سعودي، المرجع السابق، ص58، 62، 119، وانظر: صورة مكاتبة الجناب العالي لناظر الداخلية، دفتر 573 معية سنية تركي، بتاريخ 3 فر 1286هـ/16 مايو 1869، ملاحق جميل عبيد، المرجع السابق، ص217.

والتجارة، والوجود والعمران، ونسج العلاقات الاجتماعية، منتهيًا إلى أن النهوض بالمصريين يتأتى عن طريق الإفادة من مياه النيل[1]. فهذا الجهد التنظيري يثبت أن مشروع النهضة لم يرتبط بالمثقفين والمشايخ فقط، بل غاص فيه الفنيون والخبراء، ليحضُّوا على وجوب الاهتمام بالجوانب المادية في عملية النهضة.

الثالثة: النيل والنهضة خلال العقدين الأولين من عهد الاحتلال البريطاني لمصر. بعد أنِ احتل مصر سنة 1882 تيقنـوا أنها بدون النيل تنعدم من الوجود، وتصبح جزءًا من الصحراء الكبرى. فاتجهوا إليه، واهتموا بالري ومشروعاته، بوصفه العمود الفقري في سياستهم الزراعية وتخصيص مصر في إنتاج القطن. ولما كانت من أصعب الفترات التي مرت على الإنجليز في مصر، هي الفترة التي فرض فيها المهدي حجابًا على منطقة أعالي النيل، في الفترة من 1885-1898[2]؛ لذا عملوا على استرداد السودان وحكمها حكمًا ثنائيًّا بمشاركة مصر. ولعـل السـياق الكولونيالي القـائم في حوض لنيـل باحتلال مصر سـنة 1882 والتوسعات الزراعية التي خططت لها إدارة الاحتلال، جعلها تعقد العديد من الاتفاقيات حول مياه النيل، حيث عقدت اتفاقيَّة سنة 1891 بين بريطانيا وإيطاليا، لتلزم الأخيرة بألا تقيم أية منشآت على نهر عطبرة، من شأنها أن تؤثر على موارده، إلا بإذنها. ثم جاء اتفاق سنة 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا، بألا تقيم منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، تؤثر على تدفق مياه النيل[3]. وفي هذا

(1) لطيفة محمد سالم، النيل بين علي مبارك وأمين سامي، أعمال الموسم الثقافي السابع 2004-2005: النيل في التاريخ المصري المعاصر، دار الكتب المصرية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، 2009، ص99-106.

(2) عبد العظيم محمد سعودي، المرجع السابق، ص117-119

(3) حسن علي الشريف، اتفاقيات مياه النيل من منظور مقارن 1929-1959، أعمال ندوة «خمسون عامًا على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان 1959-2009»، مركز تاريخ مصر المعاصر، 17 ديسمبر 2009، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، 2011، ص23-25؛ وانظر أيضًا: محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، إثيوبيا واتفاقيات مياه النيل 190-1959، أعمال الندوة السابقة نفسها، ص70-73.

الإطار كانت بريطانيا مبدعة لكل الاتفاقيات التاريخية التي نرجع لها حتىٰ الآن في حوض النيل. وهو الأمر الذي يجعلنا نندهش حينما نراها تعرض علىٰ اليهود توطينهم في منابع النيل الاستوائية، فبريطانيا التي أخرجت مصر من المنابع، ومنعت الألمان والبلجيك والفرنسيين من الوصول إليها؛ لكن ما الذي جعلها تعرض عليهم إقامة مستوطنة لهم علىٰ أراضي بذلت فيها جهودًا كبيرة وجبارة للاحتفاظ بها؟ أعتقد أن هذا هو السؤال الأهمَّ الذي يحاول البحث تقديم المشروع في سياقه.

ربما تكون رغبة بريطانيا في الاستغلال الاقتصادي لمستعمراتها النيلية، وتطلبه وجود أعداد كبيرة من المستوطنين، وعدم وجود إقبال من الأوروبيين علىٰ منطقة المنابع، وربما يكون ذاك هو الذي جعل اليهود يمثلون الحل الضروري في مجال الاستثمار في المنابع. وربما تكون مقايضة بريطانيا لمصر، بتحميلها الأعباء المالية مقابل مياه النيل، قد أوجب ضغوطًا عليها من نوع جديد، فطرح المشروع علىٰ اليهود كعنصر مهدد للإدارة المصرية وضاغط عليها للإيفاء بالالتزامات والخضوع للرغبات الاستعمارية كافة. ولعل الأُطروحات المقدَّمة بضرورة نقل مشاريع المياه من مصر إلىٰ مديريات السودان البعيدة[1]، والتسويق لمشروع الجزيرة منذ سنة 1899[2]، والأعباء الجديدة التي رصدتها التقارير الاستعمارية بنقصان الفيضان خلال الفترة من 1899-1903[3]، قد أضافت ضغوطًا جديدة لم تألفها المنطقة من قبل. ولهذا يمكن القول: إن اليهود الباحثين عن أرض

---

(1) يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899-1924، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1976، ص270 وما بعدها.

(2) Allen R.W.: Irrigation in The Sudan, Journal of African Society, Vol.23, No.92. (Jul.1924)., P.258.

(3) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة 1906، رفعه كرومر قنصل إنجلترا ووكيلها السياسي في مصر إلىٰ جناب السير إدوارد جراي ناظر خارجيتها، ترجم في إدارة المقطم، مطبعة المقطم، 1907، ص108، 24، 215.

ويملكون الأموال، قد تلاقت أهدافهم مع الرغبة البريطانية في توظيفهم في المنابع. وذلك لتحقيق أربعة أمور؛ أولها: مشاركة اليهود في كل أرباحهم، واقتسام خيرات المنطقة معهم دون جهد. ثانيها: ضمان الاستغلال الاقتصادي في مصر والسودان. ثالثها: ضمان عدم نكوص الأحباش عن نصوص اتفاقية سنة 1902. رابعها: خلْق ورقة جديدة في منطقة المنابع يمكن توظيفها حسبما تريد.

ثالثًا- علاقة اليهود بمنابع النيل سنة 1903:

في الحقيقة أن ما عرضناه في السابق يجعل العرض البريطاني لليهود بتوطينهم في منابع النيل الاستوائية، مسألة شاقة على الفهم، فبريطانيا قد بذلت الغالي والنفيس للاحتفاظ بمنابع النيل؛ لتكون في يدها، وبالتالي فإن عرض تشبمرلين وزير المستعمرات البريطاني على هرتزل(*) إقامة مستعمَرة لهم في محميَّة شرق أفريقيا، تحول اسمها لكينيا سنة 1909، يحتاج لاجتهاد لتفسير تلك الخطوة البريطانية غير المفهومة، خاصة أن اليهود ليس لهم علاقة بالمنابع الاستوائية، لا من قريب ولا من بعيد، اللـهُمَّ إلا اشتراك شخصيتين يهوديتين، هما أمين باشا وفيتا حسان، في المشروع المصري. ولا يعقل أن تفرط بريطانيا، التي دخلت في مواجهات سلمية وعسكرية بأعالي النيل بسهولة. صحيح أن العديد من زعماء اليهود في القرن التاسعَ عشرَ قد تقربوا من فرنسا وبريطانيا؛ لمساعدتهم في التوطين في مصر السفلى وفلسطين، إلا أن منابع النيل الاستوائية لم تكن في

(*) ولد تيودور هرتزل في بودابست عاصمة المجر عام 1860، وأنهى دراسته الثانوية ثم انتقلت أسرته إلى فيينا، فالتحق بكلية الحقوق، وحصل منها على درجة الدكتوراه عام 1884. وعمل بالمحاماة لمدة عام واحد ثم تحول إلى الصحافة فعمل مراسلًا لأشهر الصحف النمساوية في باريس ما يزيد عن خمس سنوات (1891-1896)، ثم عاد إلى فيينا عام 1896 ليرأس القسم الأدبي في الجريدة نفسها. للمزيد انظر: حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الأول، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1973، ص56-67.

حسبان اليهـود مطلقًا. ويبدو أن فشل مشروع عودة اليهود لفلسطين، قد استتبعه ظهـور عـدة مشروعات، كمشروع قبرص وسيناء، وطرابلس الغـرب، والأرجنتين وموزمبيق. وبالتـالي ظهر مشروع توطـين اليهـود في منابع النيـل الاستوائية بوصفه أحد المشروعات المعروضة والمقدَّمة.

وحتىٰ تاريخ كتابة هذا البحث لا يعرف عن محاولات توطين اليهود في تلك المنابع إلا محاولتان ظهرتا في توقيت عرض محمية شرق أفريقيا نفسه؛ مستوطنة يقيمون فيها دولتهم: **الأولىٰ، برنامج أوغندا الوهمي**. هذا البرنامج لا توجد أية وثيقة تاريخية تدلل علىٰ أن بريطانيا قد عرضت أوغندا مستعمرة لتوطين اليهود، بل اقتصر الأمر علىٰ بعض الكتابات العربية التي حاولت فهم مشروعات التوطين السابقة علىٰ وعد بلفور، فأدخلت برنامج أوغندا ضمنها، بل إن قولهم: إن الجدل حول أوغندا قد فاقم حالة القلب لدىٰ هرتزل، وأسهم في وفاته عام 1904، في سن الـ 44 سنة، وقبل وقت قصير من تصويت المؤتمر الصهيوني السابع ضد المخطَّط[1] هو بعيد تمامًا عن الصحة، حيث يقر أحد الكتَّاب اليهود بأن عرض إقليم أوغندا كان زلَّة لسان من وزير المستعمرات، وأنه كان يقصد محمية شرق أفريقيا البريطانية[2]. وهذا الخلط في تقديري يرجع إلىٰ أسباب ثلاثة؛ أولها: فهم هرتزل المبدئي الخاطئ للمشروع، وربما يكون هذا الفهم قد جاء لأن المنطقة الموعودة تقع حول أراضي سكة حديد مومبسَّا - أوغندا، ففهم خطأً أنه أوغندا[3]. ثانيها: أن هرتزل كان يعيش قريبًا من ألمانيا ويتحدث لغتها، وبالتالي يعرف أوغندا وثرواتها جيدًا، من خلال كتابات أمين باشا وفيتا حسان عنها باللغة

(1) Peter Ephross: In quest for Jewish homeland, Herzl once considered Uganda, San Francisco Jewish Community Publications Inc., dba Jewish Bulletin of Northern California, August 29,1997.

(2) حسن صبري الخولي، المرجع السابق، ص97.

(3) عبد الكريم الحسني، الصهيونية - الغرب والمقدس والسياسة، مؤسسة شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2010، متفرقات.

الألمانية، فاعتقد أنها هي المنطقة الموعودة. ثالثها: أن الكتابات العربية، وأشهرها دراسة حسن صبري الخولي عن سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، قدمته تحت عنوان «**مشروع أوغندا**».

ومَن يتفحص الموضوع تحت هذا العنوان، يكتشف الخطأ الذي وقع فيه المؤلِّف في وضع هذا العنوان تحديدًا[1]. وبالتالي هناك خلط واضح بين مشروع محمية شرق أفريقيا الرسمي، وبرنامج أوغندا الوهمي.

الثانية، «مشروع الكونغو»، وهو مشروع سعىٰ إليه اليهود أنفسهم، ففي يوليو 1903 أجرىٰ هرتزل اتصالات مع فرانتز فيليبسون، وهو مستثمر يهودي بلجيكي، يمتلك احتكارات كبيرة في الكونغو، بغرض استمالته لتأييد فكرة إقامة دولة يهودية في الكونغو، بوصفها مستعمرة بلجيكية، والتوسط لدىٰ ملك بلجيكا لتبني المشروع، غير أن فيليبسون رفض الفكرة، رغم تأييده لها، بسبب خوفه من قدوم مستثمرين جدد منافسين، يؤثرون علىٰ مصالحه الواسعة[2].

إذًا، لا توجد أدنىٰ علاقة لليهود بالمكان قبل العرض البريطاني، اللـهُمَّ علاقات فردية تتعلق بفيتا حسان وأمين باشا، وأن مشروع الكونغو فكروا فيه في عرض المشروع البريطاني نفسه عليهم. وهذا يعني أن تعاطي اليهود مع مشروع شرق أفريقيا قابَله تفكيرهم في دولة الكونغو. لكن السؤالين اللذين يطرحان نفسيهما هنا هما: لماذا عرضت بريطانيا توطينهم في المنابع؟ ولماذا قَبِل اليهود العرض؟ أعتقد أن الأهداف البريطانية من توطين اليهود كانت واضحة وتتعلق بالظرف التاريخي، وبتوظيفهم ورقة جديدة في المنطقة، وللإفادة منهم في خططها الاقتصادية، ولتخويف إثيوبيا ومصر المجاورتين لها في المنابع. ومن ناحية أخرىٰ لم يسمح الظرف التاريخي لليهود برفض العرض، لأسباب ثلاثة؛ الأول: أن العرض سيعطي

(1) حسن صبري الخولي، المرجع السابق، ص97-102.
(2) عبد الكريم الحسني، المرجع السابق، متفرقات.

شرعية للحقوق الصهيونية، ويعد خطوة أولى للاعتراف السياسي بالأمة اليهودية[1].
الثاني: شعورهم بأن المشروع جاء تعويضًا لهم عن مشروع العريش ومصر السفلى.
الثالث: أن المشروع لقي هوًى في قلوبهم؛ لكونه قائمًا في منابع النيل، وبالتالي يمكن الابتزاز به والمساومة عليه، وأن يستبدلوا به ما يريدون فيما بعد.

رابعًا- بداية المشروع البريطاني لتوطين اليهود في المنابع الاستوائية سنة 1903:

قيل إن هرتزل دعي عام 1902، ليدلي بشهادته أمام اللجنة البريطانية للوافدين، بشأن مشكلة هجرة يهود اليديشية(*) إلى بريطانيا، فاقترح تحويل المهاجرين لوطن يهودي معترَف به، وترك هذا أثرًا عميقًا لدى سامعيه. وحينما زار تشمبرلين(**) أفريقيا واستقبل هرتزل مرة أخرى، عرض عليه مستعمرة شرق أفريقيا؛ لكي تكون مستوطنة مستقلة لليهود، ووافق اللورد بلفور، الذي

(1) Peter Ephross: Op.Cit.

(*) يهود اليديشية، هم يهود بولندا الذين كانوا يتحدثون اليديشية (رطانة ألمانية دخلت عليها كلمات سِلافية وعبرية)، ثم ضمت روسيا قطاعات منهم حين ضمت أجزاء من بولندا في أواخر القرن الثامن عشر. وقد حدث بينهم انفجار سكاني فأصبحوا أكبر جماعة يهودية في العالم. انظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية.

(**) تشمبرلين هو وزير المستعمرات في الفترة من سنة 1895 إلى سبتمبر 1903. وهو رجل يمثل الأحرار، أما وزير الخارجية في ذلك الوقت فكان آرثر بلفور، الذي تولى في الفترة من يوليو 1902 إلى ديسمبر 1905. وهذا يعني أن رسالة جرينبرج أرسلت للخارجية وحولت لوزير المستعمرات تشمبرلين للبت في الأمر؛ كونه مسؤولًا عن شرق أفريقيا. وجاء بعده ألفريد لايتلتون وزيرًا للمستعمرات في الفترة من 11 أكتوبر 1903 حتى 4 ديسمبر 1905، وهو يمثل الأحرار أيضًا. في حين كانت حكومة المحافظين بقيادة روبرت سيسل، وظلت طوال الفترة من 25 يونيو 1895 حتى 11 يوليو 1902. إلى أن تولت حكومة المحافظين بقيادة آرثر جيمس بلفور في الفترة من 11 يوليو 1903 حتى 5 ديسمبر 1905. وهذا يعني أن المشروع في عهد حكومة المحافظين جاء عبر الوعود والمتابعات من قِبَل ممثلي الأحرار داخل تلك الحكومة. وكل ذلك في عهد الملك إدوارد السابع. http://ar.wikipedia.org

كان يرأس الوزارة البريطانية، على ذلك.

وخلاصة الأمر، أن العرض البريطاني تم في أبريل 1903، فرفضه هرتزل في الحال، غير أن تشمبرلين كرر الفكرة في لقاء مع الصحفي اليهودي جرينبرج[1]. في حين تشير رواية أخرى إلى أن المشروع تم عرضه في 23 يوليو 1903، في مقابلة تمت في لندن بين هرتزل وتشمبرلين[2]. بعدها عهِد هرتزل إلى الصحفي اليهودي ليبولد جرينبرج[*]، بأن يسبر غور وزير المستعمرات في مشروع تهجير اليهود لشرق أفريقيا البريطانية. فاتجه إلى جماعة من المحامين الإنجليز ليعدوا له مشروع اتفاق[**] يعقد بين الحكومة الإنجليزية وبنك الاستعمار اليهودي. بعدها رفع المشروع لرئيس الوزراء بلفور، فعكف على دراسته، ثم عُهد لجوزيف تشمبرلين بأن يُبعث بمذكرة إلى ليبولد جرينبرج، يبدي فيها عطفه العميق على الحركة الصهيونية. ثم عهد للورد لانسدون وزير الخارجية ببحث مشروع توطين اليهود في شرق أفريقيا البريطانية[3]. وخلاصة الأمر أن وزير المستعمرات هو الذي قدم العرض، ثم تابعه في التنفيذ وزير الخارجية لورد لانسدون واليهودي البريطاني جرينبرج.

إلى هنا ينتهي كل حديث المراجع عن المشروع. ومن ثَمَّ تأتي قيمة الوثائق

---

(1) Peter Ephross: Op,Cit.، وانظر كذلك: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID

(2) حسن صبري الخولي، المرجع السابق، ص87، 88.

(*) جريبرج هو صحفي يهودي كان يعمل محررًا في جريدة جويش كرونيكر اللندنية، وكان أداة الاتصال بين هرتزل وتشمبرلين ولانسدون ورئيس الوزراء بلفور. وكان متشجعًا لمشروع شرق أفريقيا بشكل كبير، مما جعل علاقته بحاييم وايزمان غير ودية؛ لكون الأخير كان يعارض الفكرة ولا يرى بديلًا لليهود عن فلسطين. انظر حسن صبري الخولي، المرجع السابق، ص97.

(**) أطلق عليه مشروع لويد جورج وروبرتس، والأول صار فيما بعد رئيسًا للوزارة، وأُعطي اليهـود في عهده ما سمي بـ«تصريح بلفور» سنة 1917.

(3) تولى اللورد لانسدون منصب وزارة الخارجية في أكتوبر 1900، في حين ظل جوزيف تشمبرلين وزيرًا للمستعمرات حتى قدَّم استقالته في سبتمبر 1903، وفي الوقت نفسه دخل الوزارة ذاتها أوستن تشمبرلين. انظر حسن صبري الخولي، المرجع السابق، ص86، 88، 97.

البريطانية لتقص لنا حقيقة هذا المشروع الذي تسبب في لبس كبير. فلدينا 39 رسالة موزَّعة على سبعة مَحافظ داخل الأرشيف البريطاني الخاص بشرق أفريقيا البريطانية، نتعرف من خلالها على ما لم يقله أحد عن هذا الموضوع من قبل، ولنصحح به المغالطات التي التبست على البعض، ففيما يختص ببداية المشروع، من المؤكد أن رسالة د. جرينبرج Dr.Greenberg إلى تشمبرلين Chamberlain، في 13 يوليو 1903، تقدم لنا ستة أمور مهمة؛ أولها: أن الرسالة تحمل مشروع الاتفاق مع د. هرتزل، وموافقة الحكومة البريطانية على عرضه، وترتيب إرسال لجنة لشرق أفريقيا البريطانية لتحديد الأراضي المناسبة لإقامة مستوطنة يهودية هناك. ثانيها:، رغبة جرينبرج في أن يكون هو الواسطة بين هرتزل والمسؤولين البريطانيين؛ كون الأمر يحتاج إلى تفاوض. ثالثها: أن المشروع لم تَبُتَّ الجماعة اليهودية فيه، حيث ترك هرتزل مسألة التعاطي معه للمؤتمر الصهيوني الذي سيعقد في بازل Basle في نهاية شهر أغسطس/آب 1897. رابعها: أن مشروع التوطين يحتاج لأموال لم تكن متاحة في ذلك الوقت. خامسها: أن وكيل هرتزل، جرينبرج، يريد الاطلاع على موقف الإدارة البريطانية بصورة عاجلة، بغضِّ النظر عن معرفتهم بموقف يهود أوروبا الشرقية. سادسها: أن القيادات اليهودية بزعامة هرتزل كانت تدين لبريطانيا بالفضل في عرض المشروع، وهذا سيعطيها الفرصة لإقناع اليهود به[1]. وبهذا يتضح أن عرضه شفويا قد تم خلال شهر يوليو/تموز 1903، وتم رسميًّا في 13 من الشهر ذاته، وأن جرينبرج أصبح طرفًا أصيلًا ورئيسًا، في متابعة المشروع من بدايته، وسيستمر حتى نهايته. بل إن كثيرًا من المراسلات التالية ستؤكد بأن شهر يوليو عام 1903 كان البداية الحقيقية للمشروع.

(1) F.O.403/332, Part LXXIV, Further Correspondence Respecting East Africa, July to September, 1903, Jewish colonization scheme. Transmits form of agreement which Dr. Herzl would desire His Majesty's Government to consent to in view of Commission being sent out to East Africa. No. 19. Dr. Greenberg to Mr. Chamberlain. (Communicated to Foreign Office, July 13.) 82, Fordwych Road, Brondesbury, London, July 13, 1903, PP.20,21.

وبالنظر إلى ملحق رسالة جرينبرج السابقة حول مخطَّط المستعمرة اليهودية، نتعرف إلى ما افتقدناه من معلومات وتفاصيل لدى كل مَن تناول المشروع، والتبس عليه أمر تعلُّقه بأوغندا. فمن خلال هذا الملحق نتعرف على شروط الامتياز الذي اقترحت الحكومة البريطانية مَنْحه للائتمان الاستعماري اليهودي المحدود Jewish Colonial Trust Limited، لإقامة مستوطنة يهودية في شرق أفريقيا البريطانية، حيث نتبين من خلاله أن الائتمان، وهو عبارة عن شركة تأسست بموجب قانون الشركات البريطاني، برأس مال قدره 2 مليون جنيه إسترليني، قد أصبح منوطًا بتعزيز المخطَّطات الاستعمارية، والكيان الرئيس لتوطين اليهود في محميَّة شرق أفريقيا البريطانية، فهو الذي سيتولى أمر إنشاء المستوطنة، وإقامة الأعمال والمؤسسات التِّجارية، وإنشاء علاقات تجارية مع المناطق المجاورة، بشرط أن تظل المستوطنة تحت السيادة البريطانية. ونتعرف من خلاله إلى أن الائتمان أنيطت به أربع عشرة مسألة أخرى؛ أولها: أن يقوم بالبحث والتعرف إلى هذه الأراضي بهدف تحديد حدودها وترسيمها، تمهيدًا لتخويله السلطات والحقوق والامتيازات اللازمة لممارسة هذه السلطة. وفي هذا الإطار أُذِن له بدخول أراضي شرق أفريقيا بغرض التفتيش والنظر في ملاءمتها، والتثبت من حالتها، وتأسيس مستوطنة يهودية، وأُعطي السلطة الكاملة في ملاحظة أي من الأغراض المذكورة، واستخدام الطرق كافة المشيدة هناك، وفرض رسوم على الدخول إلى تلك الأراضي والخروج منها، بعد تحديدها بحدود وتسميتها، على أن يتم هذا بمجرد تقديم أصحاب الامتيازات طلبًا للحكومة البريطانية بالموافقة.

ثانيها: أن يتحمل أصحاب الامتيازات دفع جميع التكاليف اللازمة، من الرسوم والنفقات والرحلة الاستكشافية، لمسح شرق أفريقيا البريطانية، لتحديد الأراضي التي يحتاجونها. ولا تتحمل بريطانيا أية تكاليف أو نفقات بالنسبة للمسؤولين أو الموظفين الذين يوظَّفون لمرافقة أصحاب الامتيازات ومساعدتهم.

ثالثها: أنه فور الموافقة على الإقليم المذكور، وإخطار الملك والحكومة بمدى ملاءمتها، يتم وضع التسوية، لتتولى الإدارة اليهودية السيطرة الكاملة على أراضي الإقليم المذكور، وتتصرف في عائدات البيع والتأجير، وفي جميع الإتاوات والمناجم والمعادن، حتى 31 ديسمبر 1909. وفي هذا الإطار يتم إعادة النظر في تشكيل مديريات الإقليم المذكور وفقًا لدستور مخصوص.

رابعها: أنه بعد الموافقة المذكورة على النحو السالف الذكر، وحتى 31 ديسمبر 1909، يمسك أصحاب الامتيازات بالإقليم المذكور، وبجميع الحقوق والمصالح والهيئات والقوى الملحَقة بها. ويتولى الائتمان اليهودي هذا الأمر تحت رقابة الحكومة البريطانية، بغرض الحفاظ على النظام العام، وبناء الثقة وفقًا للشروط المقرَّرة سلفًا، أو تلك التي يتم تضمينها فيما بعد.

خامسها: أنه منذ الموافقة على المشروع، حتى حلول 31 ديسمبر 1909، يقدم أصحاب الامتيازات طلبًا للحكومة البريطانية للحصول على موافقتها على الشروط واللوائح الدستورية المحدِّدة لنظام الحكم والإدارة، بحيث يتوجب اتخاذ جملة تدابير، منها إنشاء شكل من أشكال الحكومة المحلية، تكون يهودية في طابعها، وتعيِّن بريطانيا حاكمها، ومنها أن التسوية تمنح جميع الصلاحيات اللازمة للإدارة اليهودية لإصدار المراسيم واللوائح التنفيذية للإدارة الداخلية.

سادسها: أن اليهود لهم حق فرض الضرائب والتقييمات، وحق تقرير أغراض الإدارة الشرطية والأشغال العامة، والتعليم، والأغراض الأخرى كافة. ويحق لبريطانيا، عبر وزارة الخارجية، ممارسة بعض المعاملات التفضيلية في الأسواق ومعاملة الرعايا والتجارة.

سابعها: أن تظل بريطانيا مسؤولة عن السيادة والسياسة الخارجية مع أية دولة أجنبية، ومع رؤساء القبائل المستقلة في شرق أفريقيا البريطانية.

ثامنها: أن أية شكوى أو تظلم من المستوطنة اليهودية، يجب أن يقدم

للحكومة البريطانية. ويشمل أي إجراء يهودي يتم اتخاذه ضد شعوب الإقليم، يتعلق بمسائل الدين أو إقامة العدل أو خلاف ذلك.

تاسعها: أن تواجه الحكومة البريطانية جميع القيود والأحكام، إذا حدثت، في الاستيراد والتصدير والضرائب، بموجب حقوق السيادة.

عاشرها: يمنع فرض رسوم أو ضرائب من قِبَل أية دولة أجنبية، غير السلطة اليهودية المصرَّح لها بذلك.

حادي عشر: أنه يسمح للسلطة الاستيطانية باستبعاد أي شخص من الإقليم المذكور ومنعه من الدخول والاستيطان، إذا رأت أنه معارض لمصالح المستوطنين أو كرامة جلالة الملك، مع موافقة مسْبَقة من الحكومة البريطانية. ويتم طرد هذا الشخص دون تعويض؛ كونه لا يلتزم بالمراسيم والقواعد واللوائح المفروضة من السلطة المسؤولة عن الإقليم.

وفيما يتعلق بتعيين القضاة والموظفين لإقامة العدل، يجب توفير محاكم العدل لإدارة القانون المدني والجنائي في الأراضي، وفقًا للقانون البريطاني. مع إدخال تعديلات تستند على الشريعة اليهودية، مشروطة بموافقة وزير المستعمرات.

وللحفاظ على العادات والقوانين للشعوب الأصلية في تلك الأراضي، ولحيازة الملْكية والنقل والتصرف في المصالح والسلع وخلافه، وفي أمور الزواج والطلاق، والشرعية وغيرها من حقوق الملكية والشخصية، يجب عدم تدخل المستوطنين في دين أية فئة أو قبيلة، وفي جميع أشكال العبادة الدينية القائمة في الإقليم، عدا ما يكون ضروريًّا من الناحية الإنسانية ويحافظ على السلام. ويتم أيضًا تقييد المستوطنين عن ممارسة أي احتكار تجاري في تلك الأراضي، ولا يمتد مثل هذا القيد إلى تعهدات الأشغال العامة، لكن يؤذن، عبر قانون برلماني بريطاني، بإنشاء الشركات البلدية والمصارف والسكك الحديدية والتِّرام والمحركات ووسائل النقل والموانى والتليغراف والهاتف والقنوات، وأعمال الري أو التعهدات أو أعمال أخرى

مماثلة، كبراءات الاختراع وحقوق الاختراعات والنشر والتأليف والنشر للأعمال الفنية، أو أية حقوق أدبية وموسيقية.

ثاني عشر: عند استقدام مستوطنين يهود جُدد يستدعى اسم «فلسطين الجديدة»، أو أي اسم آخر من حين لآخر، بموافقة الحكومة البريطانية. ولاعتماد استخدام الأراضي في أية ميزة، كرفع علم وطني مثلًا، لا بد من موافقة الحكومة البريطانية. ولتملُّك الأراضي والمباني في شرق أفريقيا البريطانية وغيرها، سواء المتاخمة لها أو المتجاورة معها، يسمح بتوسيع الحدود بموافقة بريطانية. ويسمح بإضافة أية أراضٍ جديدة، ويتم تخويل اليهود الصلاحيات والامتيازات اللازمة.

ثالث عشر: يخضع جميع المستوطنين وسكان الإقليم لشروط الأحكام والامتياز، ويكونون تحت حماية حكومة صاحب الجلالة وسيطرتها.

رابع عشر: أي خلاف قد ينشأ في أي وقت بين أصحاب الامتيازات والآخرين على جزء من الامتيازات، تتولى الحكومة البريطانية الفصل فيه، ويكون الحكم نهائيًّا وملزِمًا[1].

يتضح مما سبق أربعة ملامح؛ الأول: أن المشروع تحدد بمحمية شرق أفريقيا من بداية المراسلات، وأن الوثائق كانت قاطعة ومحددة ولا لَبْسَ فيها، على أنه سيقام على محمية شرق أفريقيا، أو ما عرف باسم «مستعمرة كينيا» فيما بعد. الثاني: أن المشروع غير معلوم الحدود داخل هذه المحمية، حيث ترك الأمر للاتفاق عليه لاحقًا. الثالث: أن شروط الامتياز كانت واضحة ومحددة ومصاغة بين الطرفين حتى قبل عرض المشروع على المؤتمر الصهيوني السادس، لأخذ الموافقة اليهودية عليه، وأن القيادات اليهودية كانت على علم بالتفاصيل كافة. الرابع: أن اسم أوغندا لم يرد، لا لفظًا ولا تصريحًا ولا تلميحًا، في تلك المراسلات.

(1) F.O.403/332, Enclosure in No. 19. JEWISH COLONIZATION SCHEME. Terms and Conditions of Concessions to be granted by His Majesty's Government to the Jewish Colonial Trust "Juedische Colonial bank", Limited, for the establishment of a Jewish Settlement in British East Africa., PP.21-23.

وبالنظر للخطاب المرسل من المركيز لانسدون Lansdowne وزير الخارجية، للسير شارل إلْيوت Eliot المفوَّض البريطاني في شرق أفريقيا في موعد وصول الرسالتين السابقتين نفسه لوزارة الخارجة، في 13 يوليو 1903، نجده يشير فيها لتلقيه رسالة بتاريخ 7 يوليو الماضي، تتعلق بمشروع اتفاق اقترحته للدخول مع ديلامير، أحد كبار مُلَّاك الأراضي البريطانيين في محمية شرق أفريقيا، لمنحه مساحة واسعة من الأرض، نجده يشير إلى صعوبات قائمة في المنطقة أدت إلى قبول المشروع اليهودي. فالتدقيق في الخطاب وتحذيره من إعطاء مساحات كبيرة لأشخاص غير جاهزين أو قادرين على تطويرها، وأن حالة اللورد ديلامير الصحية لا تجعله قادرًا على دفع أي شخص للاهتمام بتطوير العقارات، ولا شراء 5 آلاف فدان، رغم صدور قوانين حرية التملُّك في محمية شرق أفريقيا[1]، يجعلنا نستنتج مسألتين: الأولى: أن تشجيع البريطانيين للاستثمار في المحمية لم يدفع بذَهاب مستوطنين بريطانيين إليها. الثانية: أن مشروع توطين اليهود في تلك المحمية مرتبط بهذا الظرف التاريخي. وأنه بتغير هذا الظرف بقدوم مستوطنين أوروبيين فيما بعد، سيتغير الموقف من المشروع اليهودي. وبالتالي فإن قراءة الوثيقة السابقة تشرح أسباب العرض البريطاني لليهود ودوافعه، وتقدم لنا تفسيرا للظرف التاريخي المصاحب له.

---

(1) يشير إلى منحه مساحة واسعة من الأرض بالشراء، وأن المخطَّط كان إعطاءه 100,000 فدان أو 5 أميال مربعة بنظام الإيجار لمدة تسعة وتسعين عامًا، بإيجار سنوي يقدر بنحو 200 جنيه، تصرف بعد خمس سنوات للبيع الكلي أو الجزئي، بسعر 8 annas للفدان، على أن يدفع 5 آلاف جنيه في البداية. بل يتفق معه في وجوب تشجيع رأس المال والمستوطنين، وأن تؤخذ مصلحة شرق أفريقيا. وأنه على استعداد لقبول مشروع التأجير المقدَّم، ومنح اللورد ديلامير - وفقًا لشروط مرسوم الأراضي - عقد إيجار بـ 100,000 فدان، أو بيعه 10,000 فدان، بشروط مماثلة لتلك الواردة في قواعد شراء الأرض، بتاريخ 21 ديسمبر الماضي، للمزيد انظر:
F.O.403/332, No. 20.The Marquess of Lansdowne to Sir C. Eliot. (No. 328.), Foreign Office, July 13, 1903., P.22.

ونأتي إلى الوثيقة المؤسِّسة للمستوطَنة اليهودية، نجد أنها عبارة عن رسالة من كليمنت هيل Clement Hill المسؤول بوزارة الخارجية، للوسيط اليهودي جرينبرج، في 14 أغسطس 1903، يشير فيها إلى تواصله مع تشمبرلين والمركيز لانسدون، بشأن الاتفاق الذي اقترح د. هرتزل عَقْدَه بين الحكومة البريطانية والائتمان الاستعماري اليهودي المحدود، لإنشاء مستوطنة يهودية في شرق أفريقيا، حيث أخذ اللورد في اعتباره التصريحات التي أدلى بها يوم 6 أغسطس خلال مقابلة في وزارة الخارجية مع السيد بارينجتون Barrington والسيد هيرست Hurst، حيث يشير إلى أنه درس الموضوع بالاهتمام الذي توليه دائمًا حكومة صاحب الجلالة لمثل أي مشروع يستهدف تحسين الموقف من العرق اليهودي، بما يمكِّنه من الحديث عن تفاصيله، ومناقشة الأمر مع مفوض جلالة الملك في محمية شرق أفريقيا East Africa Protectorate. لكنه يأسف؛ لكونه غير قادر على النطق برأي محدد بخصوص المشروع، فهو يفهم رغبة الائتمان بإرسال بعض الأشخاص لمحمية شرق أفريقيا، للتأكد من أن الأراضي شاغرة ومناسِبة للغرض. وبالتالي سيكون سعيدًا لمنحهم كل التسهيلات لتمكينهم من مناقشة الأمر مع مفوض صاحب الجلالة هناك. للإعراب له عن وجهات النظر التي سيبديها المؤتمر الصهيوني المقبل، بشأن الشروط التي تقوم عليها المستوطنة. وإذا وجد المكان مناسبًا يمكن النظر بين الائتمان اليهودي والمفوض البريطاني في مسائل الهجرة والجنسية المناسبة، بحيث يستعد اللورد لانسدون لتقديم مقترَحات إيجابية لإنشاء دولة يهودية أو مستعمرة، بالهيئة التي تمكِّن أعضاءها من مراقبة الجمارك الوطنية. وأنه في هذا الإطار سيكون مستعدًّا لمناقشة تفاصيل المخطَّط الرئيس، إذا تم العثور على الموقع المناسب، واستمع لآراء مستشاري وزارة المستعمرات في شرق أفريقيا، بحيث يضم ميزة المساحة الكبيرة، وتعيين مسؤول يهودي رئيسًا للإدارة المحلية، والإذن للمستعمرة بالحرية المطلقة فيما يتعلق بالتشريعات البلدية والإدارة الدينية والمحلية، كالحكم الذاتي المحلي، بشرط

ممارسة الحكومة البريطانية لرقابتها، وأنه لا توجد حاجة في ذلك الوقت للنظر في تفاصيل شروط الأراضي الممنوحة، سواء عن طريق البيع أو الإيجار، أو عدم تحمل بريطانيا لأي جزء من المصروفات الإدارية، بل في أن تكون بريطانيا قادرة على إعادة احتلال الأرض إذا ثبت أن المستعمرة اليهودية لم تثبت نجاحًا[1].

وعلى هذا، فإن الوثيقة المؤسسة للمشروع قد حددته في محمية شرق أفريقيا، لكنها تركت أمر الأراضي المختارة داخلها للجنة اليهودية. بل تركت توسيع مساحتها لما بعد إثبات نجاحها. وأقرت بأنها ستكون يهودية في طباعها وطبيعتها، لكنها ستظل تحت السيادة البريطانية.

ما يعنينا هو أن نعرف أن الرسالة السابقة هي الوثيقة المؤسسة للمشروع؛ كونها دعت الوسيط اليهودي جرينبرج لأن يرسل إلى وزير الخارجية، المركيز لانسدون، خطابًا في 17 أغسطس 1903، وهي تعد خطابًا مرجعيًّا بجانب الاتفاق الموجَّه لشمبرلين في 13 يوليو 1903. وهو يشير إلى أنه من خلال مقابلة مع السير كليمنت هيل، ومع السير إريك بارينجتون والسيد هيرست، استطاع أن يفهم أنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة، وقبل موافقة المؤتمر الصهيوني، الدخول في مخطَّط اتفاق واضح، لكنه راح يستفسر من لانسدون، عمَّا إذا كان يقبل نيابة عن الحكومة البريطانية الموافقة على مقترَح د. هرتزل المبدئي، مع مراعاة التعديلات، التي يراها واجبة، ثم انطلق مطالبًا بوجود خطة شاملة لإخضاع محمية شرق أفريقيا للسلطة التنفيذية الصهيونية والائتمان اليهودي، مع خضوعها في الوقت ذاته لحكومة صاحب الجلالة، مشيرًا إلى أنه سيتم وضع المسألة برمَّتها أمام المؤتمر الصهيوني، مع شكِّه في قبوله للعرض، مرسلًا له، كمرفق، طلب ممثلي د. هرتزل بالإذن لهم بفحص الإقليم ومدى مناسبته، ومناقشة ترتيبات المستوطنة المقترَحة مع المفوض البريطاني.

(1) F.O.403/332, Jewish Settlement scheme. Observations on letter to Mr. Chamberlain. Transmits form of agreement which Dr.Herzl proposes should be entered into No. 95. Foreign Office to Dr. Greenberg., Foreign Office, August 14, 1903., P.121.

ولعل انتهاء رسالته بشكر الإدارة البريطانية على جهودها، وتعاطفها مع الموقف الحالي الذي يتعرض له الشعب اليهودي، وأن تنفيذ الخطة المقترَحة سيضيف للإمبراطورية البريطانية، بأن تصبح المستعمرة أكثر ازدهارًا[1] يوضح لنا أمرين؛ أولهما: أن المشروع كان مشروعًا بريطانيًّا بامتياز، وأن اليهود يعرفون أنه لم يُتَحْ لهم إلا لكون الإدارة البريطانية تحتاج لمستوطنين. وثانيهما: أن المشروع لم يطرح حتى ذلك التاريخ على الجماعات اليهودية، وأن رفضه كان متوقعًا. وعلى هذا ظل المشروع محصورًا بين القيادات اليهودية والقيادات البريطانية.

غير أن رسالة المركيز لانسدون إلى وزارة الداخلية في 21 أغسطس 1903، تعرفنا أن توجيهات وزير الخارجية بإحالة نسخة من خطاب جرينبرج إلى أكرز دوجلاس Akers Douglas، بشأن الخطة التي قدمها الائتمان اليهودي لإنشاء مستعمرة يهودية في محمية شرق أفريقيا، هدفها التحقيق في صحة هذا الاتفاق. بل إن ختامه بأن الوزارة ستكون سعيدة بأية اقتراحات وملحوظات يبديها على عرض الحكم الذاتي المحلي الممنوح للمستوطنين اليهود، للمضيِّ قدمًا في تنفيذ المخطَّط على الشروط المشار إليها في الرسالة المرسلة لجرينبرج[2]، تدلل على أن الخارجية كانت تحتاج إلى خبرة الداخلية في تلك المسائل المتعلقة بالحكم الذاتي، ونصوص الاتفاقيات.

ويبدو أن الأمور مرت بين السلطات الرسمية البريطانية واليهود دون علم أطراف عديدة، فغالبية الجماعة اليهودية لم تَدْرِ عنه شيئًا، ولا عن إدارة المستعمرة ولا مستوطنيها ولا كنائسها، ولا سكانها الأصليين، فقد ظلوا مغيبين

(1) F.O.403/332, Jewish Settlement scheme. Understands from No. 95 that His Majesty's Government assent in principle to Dr. Herat's form of agreement. Whole matter will be laid before Zionist Congress No. 99. Dr. Greenberg to the Marquess of Lansdowne.—(Received August 18.)82, Fordwych Road, Brondesbury, London, August 17, 1903., P.123.

(2) Jewish Settlement scheme. Transmits No. 95.; and Requests observations No. 102. Foreign Office to Home Office., Foreign Office, August 21, 1903, P.125.

عما يحدث بين الطرفين، وبطبيعة الحال سيكون لتلك العناصر موقف مضادٌّ للمشروع، سيظهر بالتوازي مع انتشار الموضوع بينهم، فأول معرفة لإحدىٰ تلك القوىٰ بالأمر، جاءت بعد ثلاثة أشهر من المخاطبات الرسمية، فرفضوه في الحال. ونستشعر هذا في الرسالة التي بعثتها لجنة المستوطنين في نيروبي إلىٰ وزير الخارجية، المركيز لانسدون في 2 سبتمبر1903، حيث عبرت تلك الرسالة عن احتجاج المستوطنين احتجاجًا شديد اللهجة ضد الموقع المقترَح لتوطين اليهود في وسطهم، وبأنهم علىٰ استعداد لمقاومة المشروع بكل الوسائل الممكنة[1]. وهذا يعني أن هؤلاء لم يتم استطلاع رأيهم في المشروع علىٰ أي نحو كان.

علىٰ أية حال، طرح هرتزل المشروع علىٰ المؤتمر الصهيوني السادس، في 22 أغسطس 1903، للتصويت. فتمت الموافقة عليه بأغلبية 295 صوتًا مؤيدًا، مقابل 178 معارضًا، وامتناع 143 عن التصويت. وأحدثت تلك النتيجة بالطبع تصدعًا في الحركة الصهيونية، بل استشاط الرافضون غضبًا[2]، فرفضه صهاينة صهيون، بزعامة مناحم أوسيشكين، رئيس اللجنة الروسية، معلنين عدم قبول أي استيطان بخلاف فلسطين[3]، وهو ما جعل هرتزل يتعهد بعدم البدء في عملية الاستيطان قبل الحصول علىٰ موافقة مؤتمر صهيوني آخر[4].

هذا كل ما نعرفه عن هذه التفاصيل من قبل، غير أن الوثائق تقدم تلك المرحلة بصورة مختلفة، فرسالة جرينبرج للمركيز لانسدون في 4 سبتمبر 1903، والتي يشير فيها بأنه: وبتوجهات من د. هرتزل، ونيابة عن المؤتمر الصهيوني الذي انتهىٰ في نهاية أغسطس، ينقل لوزارة الخارجية تحيات المؤتمر القلبية

(1) F.O.403/332, Settlers' Committee. Jewish Settlement scheme. Protest against, No. 129. Settlers' Committee to the Marquess of Lansdowne.—(Rtceived September2.) (Telegraphic.) Nairobi, September 2, 1903, P.149.

(2) عبد الكريم الحسني، المرجع السابق.

(3) عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق.

(4) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb48/sec04.doc_cvt.htm

والعميقة، ويشكر لحكومة صاحب الجلالة العرض الوارد في رسالة كليمنت هيل في 14 أغسطس، تعرفنا على أن أول إعلام رسمي لليهود بالمشروع قد تم في المؤتمر الصهيوني الذي عُقد في الثلث الأخير من أغسطس 1903، وأنه وفقًا لتصويت المؤتمر واللجنة التنفيذية فإنهم يشكرونهم ويقبلون عرضهم الخاص بالمستوطنة اليهودية المقترَحة في شرق أفريقيا البريطانية، وأنه يجري إعداد الترتيبات لإرسال لجنة لتحديد المكان ومدى ملاءمته. وأنه لمناقشة هذه الترتيبات يتمنى مقابلة السير إريك بارينجتون والسيد هيرست، لشرح المسألة. فحماس اليهود للمشروع حتمًا سيُنْجِح المخطَّط في نهاية المطاف[1].

وثَمَّة نتيجتان نخلص إليهما؛ الأولى: أن اليهود لم يتعرفوا قبل تحرير هذا الخطاب إلى المكان الذي ستقام فيه مستوطنتهم، اللـهمَّ إلا محمية شرق أفريقيا فقط. والثانية: أن قبول العرض لا يعني وجود اتفاق يهودي وإجماع حول المشروع.

وهذا ما جعل الخارجية البريطانية على لسان وزيرها، يرسل للسير إلْيوت في 11 سبتمبر 1903، بوجوب احترام المشروع المقترَح لتوطين اليهود في محمية شرق أفريقيا، ويحيل إليه عددًا من الرسائل المرجعية، انتظارًا لإبداء رأيه في المسألة[2]. وبالتالي يعد هذا أول إبلاغ رسمي لمفوضهم في المحمية. بل إن رسالة لانسدون للسير إلْيوت في 14 سبتمبر 1903، والتي تشير لبرقية لجنة المستوطنين الاحتجاجية على المقترَح، والتي تعلن عن استعداده لمقابلة من يمثلهم[3]، تقطع بأن بذرة الاحتجاج التي ظهرت في المستعمرة لم تكن في حسبان الإدارة

(1) F.O.403/332, Jewish Settlement scheme. Conveys thanks of Zionist Congress. Executive Committee accept offer. General enthusiasm, No. 136. Dr. Greenberg to the Marquess of Lansdowne.—(Received September 9.) 82, Fordwych Road, Brondesbury, London, September 4, 1903., PP.155, 156.

(2) F.O.403/332, Jewish Settlement scheme. Transmits Memoranda and No. 19 respecting. Requests observations. No. 145. The Marquess of Lansdowne to Sir C. Eliot. (No. 459.), Foreign Office, September 11, 1903, P.165.

(3) F.O.403/332, No. 47 The Marquess of Lansdowne to Sir Eliot. (No. 460.), Foreign Office, September 14, 1903, P.165.

البريطانية، ولم تكن في تقديراتها. وهو ما جعل وزير الخارجية يخاطب لجنة المستوطنين في نيروبي برسالة مستقلة في التاريخ السابق ذاته، أي في 14 سبتمبر 1903، برغبة الوزارة في التعرف إلى طبيعة احتجاجها على المستعمرة اليهودية المقترَحة في المحمية[1].

ويبدو أن انتشار أمر المستوطنة اليهودية المقترَحة داخل المحمية كان يتزايد، وبالتالي يوسع من جبهة المعارضة ضدها، حيث دخلت الكنيسة الإنجيلية على الخط. ورسالة مكتب المفوض البريطاني في مومبسَّا، السِّير إلْيوت، لوزير الخارجية لانسدون في 10 سبتمبر، والتي وصلت إلى لندن في 30 سبتمبر 1903 بسبب فارق المسافة وطبيعة النقل، تشرح هذا الأمر وتؤكده، حيث يحيل إليه رسالة أسقف مومبسَّا الموجهة إليه بشأن المستوطنين اليهود، وما يشاع عينهم في المحمية، فيشرح أنها جاءت ردًّا على التقارير العديدة التي ظهرت حول هذا الاقتراح في برقيات رويترز، وبأنه لم يتلق أية معلومات رسمية حول هذا الموضوع، على الرغم من أنه يقوم بجمع الرسائل الخاصة، وبأنه طلب من اللورد ديلامير وجمعية المستوطنين في نيروبي، التليغراف الذي وصل لوزارة الخارجية بشأن احتجاجهم ضد المشروع المقترَح. وبفحص هذه الرسالة نتبين ثلاثة أمور؛ أولها: أنه رفض إرسال أية برقية احتجاج، وأن هناك شيئًا منعهم من القيام بذلك بأنفسهم، لكن إذا تم إجراء المشروع فإنه يميل للاتفاق مع الأسقف، وأنه لا بد من إحاطته بالمشروع. ثانيها: يتوقع الاحتكاك بين اليهود والمستوطنين الأوروبيين الآخرين، رغم أن أعداد الأخيرين ليست كبيرة في الوقت الحاضر. ثالثها: أنه إذا كانت الحال تتطلب إتاحة أموال كبيرة، فإن فتح مناطق كينيا أو ناندي وربطها مع الطريق الرئيسة حول السكة الحديد، واستعمار الأوروبيين

(1) F.O.403/332, Jewish Settlement scheme. Transmits No. 129. Whom way senders of telegram be taken to represent? No. 14 The Marquess of Lansdowne to Sir Eliot. (No. 460.), Foreign Office, September 14, 1903, P.165.

لها، سيدرُّ زيادة في الدخل بشكل كبير[1].

وبهذا تتضح ثلاثة أمور؛ الأول: أن أول تحديد للمستوطنة اليهودية جاء من داخل المحمية، وعلىٰ لسان حاكمها البريطاني. محددًا إياها بمنطقة ناندي أو أية منطقة تُفتح داخل كينيا وتُربط بالسكة الحديد، وليس علىٰ جانبيه كما سيطالب اليهود فيما بعد. الثاني: أن المفوض هو المسؤول عن عدم رفع الاحتجاجات ضد المشروع؛ حتىٰ لا يضير المصالح البريطانية المرجوة من وراء هذا التوطين. الثالث: أنهم في المحمية سمعوا عن المشروع عبر برقيات رويترز قبل إبلاغهم رسميًّا. فخطاب القس نفسه أرسل في 8 سبتمبر، في حين أرسل خطاب الإدارة البريطانية بإعلامهم بالمشروع في 11 سبتمبر، أي بعده بثلاثة أيام.

وتأتي رسالة الأسقف جورج، رئيس المحكمة المطرانية في مومبسَّا، إلىٰ السير تشارلز إلْيوت في 8 سبتمبر 1903، والتي هي ملحق للرسالة السابقة، لتعطينا تفاصيل أكثر عن المستوطنة المقترَحة. ولتعرفنا أكثر علىٰ عدد من التفاصيل:

أولها: أن المشروع المقترَح عبارة عن 200 كيلومتر من محمية شرق أفريقيا البريطانية، تمتد من نيروبي إلىٰ جَرْف ماو Mau Escarpment، وتخصص لليهود القادمين من رومانيا Jews Rumanian.

ثانيها: أنه سيطلب من لجنة جمعية التبشير الكنيسة إبداء وجهة نظرها لوزارة الخارجية، عما إذا كانت ترىٰ ذلك جيدًا للقيام به.

ثالثها: أن أخبار المشروع وصلتهم في نيروبي بشكل غير رسمي مع بداية سبتمبر، ولذلك طلب منه الشخص تلو الآخر إبداء رأيه.

رابعها: أنه رغم محبته للعرق اليهودي، لكنه لا يستطيع التعاطف مع المساحة

(1) F.O.403/332, Jewish Settlement scheme. Transmits letter from Bishop of Mombasa respecting. Protests from Lord Delamere aim Settlers' Association at Nairobi. Urges that Settlement should be at some distance from railway. No. 180.Sir C. Eliot to the Marquess of Lunsdoune.—(Received September 30.) (So. 430.), Commissioner's Office, Mombasa, September 10, 1903, P.206.

الشاسعة من الأراضي التي ستوضع تحت تصرفهم على طول السكة الحديد على كلا الجانبين. فهذا سيسبب أذًى واضحًا لمصالح المستوطنين البريطانيين وغيرهم.

خامسها: أنه في حالة قدوم الطبقة الدنيا من اليهود، فسيكون لها تأثير سيئ على القبائل الأفريقية سياسيًّا ومعنويًّا ودينيًّا.

سادسها: أنه لا يعارض إيجاد مستوطنة كبيرة لليهود، لكن دون تعريض مستقبل المستوطنين للخطر، وإضافة صعوبات كبيرة على أتباع الكنيسة الإنجيلية وعملها.

سابعها: أنه على المستوى الشخصي يؤمن بضرورة مساعدة اليهود، وأنه سيكون من أكثر السعداء لرؤية حكومته تمد يد الصداقة والعون للرجال والنساء اليهود بوضع قَدَم لهم في شرق أفريقيا، لكنه من غير الحكمة من الناحية السياسية والتِّجارية والدينية، أن يتم منحهم تأثير القائد في المنطقة الممتدة من نيروبي إلى ماو، وبحيازة الأرض التي يخترقها خطُّ السكة الحديد التابع لهم. وهذا الأمر سيسبب أزمة حالية في مجال تنميتهم في شرق أفريقيا.

ثامنها: أنه خطب يوم الأحد محدثًا بضرورة التعاطف الحارِّ مع اليهود، ومشيدًا بالدعم الحكومي القوي في توطينهم في هذه المحمية، لكنه استنكر نتائج أي عمل غير حكيم من جانب السلطة، حيث دعا الناس إلى الصلاة لإلهام الحكمة والصواب للحكام البريطانيين في شرق أفريقيا وبريطانيا.

تاسعها: أنه كان مطلوبًا منه كتابة رأيه الديني في المشروع، وهو يقوم بذلك، تاركًا العديد يعبرون عن آرائهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية حول المسألة.

عاشرها: مخاوف المستوطنين ومعاناتهم من التبعية الكاملة للمنطقة الممتدة من نيروبي إلى جرف ماو بأن تكون في حوزة يهود رومانيا، فهذا سيتسبب في ركود في التنمية، ويؤثر على الحياة الدينية المسيحية بين القبائل الأفريقية التي هم حريصون عليها، خاصة أن اليهود لن يصيبهم القلق في حالة ابتعاد جيرانهم الوثنيين عن الحضارة المسيحية، بل إنهم سوف يستخدمون الشعب لمصلحتهم

الخاصة، لكنهم سيتركونهم في مستوىٰ حياة منخفضة وفي الخرافات، وهذا سيؤثر علىٰ تفاعل الشعوب الأفريقية الإيجابي مع المسيحية، وفي قبول القواعد الأخلاقية والروحية المسيحية. فإذا جاء اليهود إلىٰ شرق أفريقيا ولا يوجد دفاع عن المسيحية الإنجيلية، فسيكون هناك تقدير قليل للأخلاق والعدالة؛ لأن كتلة من الرجال البيض سيشجعون حياة جيرانهم الأفريقيين ضد تمكين المسيح. فضلًا عن ذلك، فإن سلوك اليهود وتعاملهم مع الأفارقة قد يجعل مسار المبشر المسيحي أكثر خطورة وصعوبة مما هو عليه بالفعل في المنطقة قيد النظر، فعدم الثقة في الرجل الأبيض سوف تسود. مشيرًا إلىٰ أن اليهود هم اليهود، وبالتالي فإنه من الوارد أن يصبحوا عائقًا أمام التقدم في حرية الديانة المسيحية، ناهيك عن موقفهم ضد التبشير المسيحي، والعداء والتعصب تجاه دعوة مَن قام بصلب المسيح وتصعيده، وتجاه قضية ابن الله.

حادي عشر: أنه يحترم الرأي القائل بهيمنة اليهود ونفوذهم في القسم المقترَح من المحمية، علىٰ نحو 200 ميل من البلاد علىٰ طول سكة حديد أوغندا، من نيروبي إلىٰ ماو، لكن يجب التحقيق في المخاوف من المهاجرين اليهود وكراهيتهم للدين المسيحي، فتوطينهم سيضعف موقف المسيحيين في عيون الوثنيين، ويفسد آفاق الكنيسة الأفريقية المسيحية في كثير من مناطق شرق أفريقيا، خصوصًا في مناطق تركُّزهم حول سكة حديد أوغندا، وهذا سيسبب لهم متاعب واضحة، في التقليل من حجم تأثيرهم في إدخال وثني أفريقي للمسيحية.

ثاني عشر: أنه من وجهة النظر الدينية، لا بد أن يسمح للمستوطنين المسيحيين بالظهور في كيكويو والمرتفعات الأخرىٰ، كأمثلة حية لمناطق الأفارقة الغارقين في الظلام الدامس. فالحياة المسيحية الحضارية التي يعلنها هي أن يكون الله رسالة إلىٰ الرجل الأفريقي. لكن لأسباب سياسية يحث - مع أنه لا يتفق في وجهات النظر التي أعرب عنها المستوطنون في واحدة من الأوراق المحلية - علىٰ منع وجود اليهود أو تمددهم علىٰ أي من مرتفعات المحمية.

ثالث عشر: أن يقترح محاولة غير مباشرة، بأن يظهر لليهود بأن الله لم يَلْقِ شعبه بعيدًا تمامًا، وأن النفي عقابًا لهم، والإعادة لن تكون بعيدة، بحيث يترك لهم أن يتخذوا الموقف من الأرض والمشروع برمَّته بأنفسهم، وأن العرق ومقولة «شعب الله المختار» ستقوم بفعلها.

رابع عشر: أن مباركة اليهود هو ضمان لنعمتهم، لإبعاد اللعنة التي جلبوها لهم عبر العصور، داعيًا في الأخير لوزير مستعمراتهم بالحكمة والتوجيه، فمصير شرق أفريقيا مرتبط به[1].

وثمة نتائج ثلاث نخلص إليها؛ الأولى: أن تحديد المستعمرة من نيروبي إلى جرف ماو، لم يظهر إلا في هذا الخطاب، ومن داخل المستعمرة ومن القس، وهذا يعني أن المستعمرين قد التجأوا لرجال الدين، ناقلين لهم كل الشائعات التي تدور حول المشروع. الثانية: أن البعد الديني سيقوم بفعله لصالح المستوطنين والقساوسة على السواء. الثالثة: أن تحديد الأراضي حول السكة الحديد قد جاء من داخل المحمية، ولا يوجد أي دليل عليه في مكاتبات اليهود الأولى ولا مكاتبات المسؤولين البريطانيين. وربما تم ذلك لدفع المستوطنين البِيض للاحتجاج على المشروع. فالأراضي حول السكة الحديد ستجمعهم معًا، وتدفعهم لرفض المستعمرة المقترَحة ومحاربتها.

خامسًا- المراسلات البريطانية اليهودية حول المشروع 1903-1904:

عرفنا مما سبق أن المشروع لم يحدده المسؤولون البريطانيون في محمية شرق أفريقيا على أرض الواقع، وهذا ما أتاح الفرصة للشائعات حول المكان وحدوده لتنتشر عبر المحمية وتقوم بفعلها وتحريضها. وبعد أن سمعت كل الأطراف المستفيدة من المشروع والمضارَة منه بملامح المستوطنة، راحت تتفاعل مع

(1) F.O.403/332, Inclosure in No. 180. The Bishop of Mombasa to Sir Charles Eliot, Bishops Court, Mombasa, September 8, 1903, PP. 206, 207.

الموضوع بشكل مختلف. وبدا واضحًا أن هناك صعوبات في تحديد المكان ومساحته، وبالتالي تعرض أكثر من منطقة على اليهود، فرسالة وزير الخارجية لانسدون للسير إلْيوت في 15 أكتوبر 1903، أظهرت أن المشروع الاستيطاني يتطلب دراسة متأنية للغاية، ويحتاج إلى تقدير الصعوبات العملية قبل البدء في تنفيذ المخطَّط، وأخذه على محمل الجد من قِبَل لجنة الائتمان الاستعماري اليهودي. وهو الأمر الذي يتطلب الانتظار لفترة وجيزة حتى يتم إرسال مندوب للمحمية لدراسة المسألة على الفور، راجيًا منه مناقشة هذه المسألة معه، وأن ييسر له كل التسهيلات التي قد يحتاجها التحقيق، مخبرًا إياه بألا يفاجَأ المستوطنون بتخلي المستعمرة اليهودية عن بعض الأجزاء الأكثر قيمة للمحمية، وأنه إذا كانت الاعتراضات على زراعة اليهود على مسافة من الخط الحديدي، فهذا أمر يمكن التغلب عليه، بتوجيههم لأجزاء نائية من البلاد، فهناك مساحات واسعة من الأراضي الخصبة في الجزء الشمالي من هضبة ناندي تسقى جيدًا، كما توجد مناطق في الشمال الشرقي من بارينجو Baringo، وهي التي اجتازها مؤخرًا الغزو الحبشي للحدود، لكن السيد بتر Butter تعقبهم؛ ولهذا طالب بالتأني في مسألة تحديد موقع المستوطنة المتوقع، على أن يؤخذ في الاعتبار نقاط المشروع. وختم بأنه ينتظر تقريره والتوصيات التي تجيب عن جميع النقاط قبل الوصول إلى قرار نهائي بشأن المسألة بشكل عام[1].

وهذه الرسالة تبين لنا مسألتين؛ الأولى: أن المعارضة قد فرضت وجوب التأني في دراسة الموضوع. والثاني: قدَّمت المنطقة الشمالية من هضبة ناندي، والشمال الشرقي من بارينجو على الحدود الكينية الحبشية، بديلين لحل تلك المعضلة، ولتولي اليهود أمر دفع الأحباش عن المحمية.

(1) F.O.403/333, Part LXXV, Further Correspondence Respecting East Africa, October to December, 1903, Jewish Settlement in East Africa. No. 39.The Marquess of Lansdowne to Sir C. Eliot.(No. 505.), Foreign Office, October 15, 1903, P.31.

ولعل رسالة وزارة الخارجية لوزارة الخزانة في 4 نوفمبر 1903، والتي تشير إلى عدم قدرتها على أن تمد المفوضين بمزيد من المعلومات حول الموضوع الذي لم يتعد أكثر من مرحلة المناقشة الأولية[1]، تشير إلى أن تفاعلات المحمية كانت تتطلب معلومات تردُّ على التساؤلات المطروحة داخلها. وربما كانت إجابة وزارة الخزانة على خطاب الخارجية في 11 نوفمبر 1903، وبأنهم سيكونون سعداء بالتواصل مع لانسدون قبل حدوث الترتيبات النهائية، إذا كان المخطَّط سيتم تفعيله عمليًّا[2]، تشير إلى أن هناك اتفاقًا حكوميًّا حول المشروع.

ورسالة إلْيوت، مفوض مومبسَّا، للمركيز لانسدون في 4 نوفمبر 1903 (وصلت لندن في 26 نوفمبر)، والتي تتعلق بالملحوظات التي طلبتها وزارة الخارجية حول مقترَح المستعمرة اليهودية لتحديد أفضل الشروط المطلوبة للمشروع، سواء التي طلبها اليهود، أو تلك التي ترغب وزارة الخارجية في فرضها في هضبة جواس نيجوشو Gwas Ngishu[*] مع أجزاء من المناطق المحيطة بها، تخبرنا ببعض التفصيلات الدقيقة حول المكان المقترَح، فيخبره بأنه قام بزيارة هذا الجزء من المحمية في أغسطس، وأنه - أي هذه النقطة - عبارة عن سهل معشب، وتسقى جيدًا ومناخها معتدل، بل إنه وجد بعض المناطق التي يعترض عليها اليهود باردة، وبالتالي فإن اعتراضهم مشكوك في صحته؛ لأن المناخ قريب من

(1) F.O.403/333, Jewish Settlement in the East Africa Protectorate ,No. 128.Foreign Office to Treasury. Foreign Office, November 4, 1903

(2) F.O.403/333, Jewish Settlement in East Africa Protectorate No. 152.Treasury to Foreign Office—(Received November 16.), Treasury Chambers, November 11, 1903, P.220.

(*) تبين خريطة شرق أفريقيا. أن هضبة جوس نجيشو تغطي المنطقة (الآن في كينيا) بين جبل إليجون وبحيرة بارينجو وميناء فلورنس Port Florenc (الآن كيسومو)، وتبعد حدودها الجنوبية عن خط السكة الحديد 5 أميال، وتطل حدوها الجنوبية الغربية على بحيرة فيكتوريا.

انظر: Marie Kruger: Women's Literature in Kenya and Uganda: The Trouble with Modernity, Palgrave. New York,2014, PP. 107-109.

وكذا انظر: W.O. map 1429(d). Signed: Major E H Gorges, Uganda Rifles. Originally illustrating Appendix A to Uganda Protectorate Intelligence Report number 4.

المناخ الذي يعيش فيه يهود أوروبا الشرقية، حيث تحيط بها الغابات ذات الأخشاب الجيدة، وهي غير مأهولة تقريبًا، وذلك بسبب الحروب القبَلية، وليس بسبب أي عيب آخر.

فالوثيقة تشرح لنا مسائل تتعلق بالمكان في غاية الأهمية، نختزلها في عدَّة أمور:

أولها: أنها تشير إلى أن الموقف غير كافٍ لتوفير الحماية لليهود من أية مظاهرات معادية للأجناس الأخرى، وإعطائهم حرية لممارسة الحكم الذاتي.

ثانيها: أنها بعيدة بما فيه الكفاية عن الساحل؛ لضمان حركة المرور عبر خط حديد أوغندا. فمن الناحية العملية سيكون الخط الحديدي على حدود المحمية.

ثالثها: عدم الرغبة في إعطائهم منطقة إدارية بين تلك المنطقة وبحيرة رودولف؛ وذلك لأن تلك المنطقة سيتم تقسيمها بين بريطانيا العظمى والحبشة في المستقبل.

رابعها: اقترحت مساحة حددتها على خريطة شعبة الاستخبارات الموجودة في وزارة الحرب، رقم 1429-د، ملف أوغندا 4، وتقع من ناحية خط الاستواء جهة الجنوب، ويحيطها جرف الجايو Elgeyo من جهة الشرق، وجرف كابراس Kabras وجبل الجن Mount Elgon من ناحية الغرب، ومن الشمال خط مرسوم من شمال شرق جبل الجن الأقصى.

خامسها: أكدت على أنه إذا ثبت أن المستوطنة قد حققت نجاحًا، فإنها قد تمتد وتتوسع جهة الشمال الشرقي، وهذا من شأنه أن يحدث احتكاكًا مع المستعمرين، وربما لتصادم مع بعض التوركانا Turkhana المعروفين بالإزعاج، وهذا سيتسبب في حدوث مشاكل خطيرة لجشوا الحديثة Modern Joshua.

سادسها: أنه فيما يتعلق بإدارة المستوطنة، اعتقدت الوثيقة أن اليهود الشرقيين لا يرغبون في أكثر من البلديات اليهودية، فالحياة الوطنية بالنسبة لهم تعني الحياة الدينية، وأن تصبح المستعمرة عبارة عن وحدة دولية تقودها الشعائر الدينية؛

لهذا أوصت بالطريقة التركية في الحكم، بوصفه نظامًا سهلًا متسامحًا ومرضيًّا تمامًا لغير المسلمين، بحيث تحوز الطوائف المختلفة على استقلالية كاملة في جميع المسائل المتعلقة بالدين والتعليم، ويتم تفويضها باتخاذ القرار في المسائل الدينية عن طريق الكنيسة ومحاكم الزواج والطلاق والميراث، شريطة ألا تتشارك أكثر من مؤسسة، ويخضعون للقوانين العامة والضرائب، ويتم التقاضي عن طريق المحاكم العادية للدولة. ولا يوجد اعتراض على بعض هذه الاتفاقيات، لكن إذا ما اقترن نظام البلديات بالحكم الذاتي، فهذا سيرضي طموح اليهود الشرقيين، ومن غير المرجَّح أن يقوم غير اليهود بمشاكل في المستوطنة اليهودية؛ ولهذا يجب أن تكون محفوظة بعناية الحقوق، وعندما تسمح الظروف للمضطهدين فسيسعون للتغيير، ولن يكون مريحًا للمسيحيين إذا اضطروا لمراقبة عطلة السبت اليهودية. لكن إذا سكن لسنوات طويلة كما في تركيا وروسيا والمغرب، وتم التعرف إلى الأحياء اليهودية، فلن يكون هناك أي وزن لرأي المفوض.

سابعها: أنه على الرغم من أنه يعارض المخطَّط بالكامل، فإنه لا يوحي له بثقة أو حماس، فرغم أنه سمع من أن اليهود مزارعين جيدين، فإنه لم ير هذا على أرض الواقع، فالمستوطنات الزراعية التي ظهرت لليهود في الأرجنتين أثبتت فشلهم. وفي جنوب روسيا يعمل اليهود الغربيون بالزراعة، ويتعاملون في الرهون العقارية وشراء الحبوب، ويقومون بالعمل اليدوي. فاليهود في سالونيكي يعملون بحَّارة، وفي اليونان يعملون بالزراعة، وعلى هضبة جواس نيجوشو يجب أن يعملوا في البداية على التنمية التجارية للمحمية، حيث يتوقع أنهم لن يعملوا لأنفسهم في البداية، بل كوسطاء لتمويل المستوطنين البريطانيين. وعلى الرغم من كون اليهود الأثرياء أغنياء جدًّا، واليهود السيئين فقراء جدًّا، فإن هناك انطباعًا عن المجموعات اليهودية القادمة من روسيا وبولندا بأنهم الأكثر بؤسًا. فهناك بلدات بأكملها تبدو كما لو كانت تشتري المستعمل فقط، وهذا المحيط المستقبلي سيهدد المستوطنين. وعلى هذا فإن إنشاء مستوطنة يهودية سيطرد المستعمرين الآخرين.

ثامنها: أنه يتوقع صعوبات كثيرة وأعمال شغْب ستقع في الطريق (على الرغم من أن لغة العنف استخدمت في نيروبي حول مهاجمة المهاجرين اليهود)، وبالتالي فإن المشروع اليهودي لا يحظى بشعبية بين طبقات المستوطنين الأوروبيين كافة، وربما ينتج عنه انطباع سيئ في أماكن كجنوب أستراليا ونيوزيلندا، رغم رؤيته لمزايا المخطَّط.

تاسعها: أن هناك رغبة في الحصول على الأموال الكبيرة التي أنفقت على تلك المحمية، ما لم تعتمد الإدارة سياسة أكثر نشاطًا وتحفيزًا للتِّجارة.

عاشرها: أنه على الرغم من أن الإيرادات في تزايد مستمر، والخطر من فترة الاكتئاب التجاري لم ينته بعد، إلا أن التدفق البطيء للمستوطنين غير كافٍ لمواجهة نزوح المسؤولين والمقاولين والهنود Coolies بعد الانتهاء من بناء السكك الحديدية، وبالتالي أنتجت ركودًا في لحظة مؤسفة للغاية. كما أنه من المرجح أن يحرج الشركات الصغيرة بجدية، ويقدم انطباعًا سيئًا حول الرأسماليين المشاركين في مشاريع شرق أفريقيا. ومن المرغوب فيه بوضوح بدء مشروع جديد يجذب الرجال والمال لهذه الشواطئ.

حادي عشر: ختمت بأمنياتها بأن القوة المحركة المطلوبة ستأتي من نقابة شرق أفريقيا، لكن المشروعات التابعة لها قد أظهرت أن الحسم متذبذب والقوة تنهار دون انتقاد موازٍ، وبالتالي فإن المفوض لا يتحمل مسؤولية رفض المخطَّط اليهودي، لكنه يأسف بشدة لأن الحكومة البريطانية لا ترى طريقها لبدء نشاط، وتضع خطة لمحمية يتجاور فيها عدد اليهود عدد المستعمرين البريطانيين[1].

وثَمَّة نتائج خمسة نخلص إليها؛ الأولى: إضافة أماكن جديدة مقترَحة كهضبة جواس نيجوشو، والتصرف في المنطقة الشمالية مع الحبشة وإمكانية التنازل عنها.

(1) F.O.403/333, Jewish Settlement in East Africa Protectorate No. 182.Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdowne.—(Received November 26.) No. 521., Mombasa, November 4, 1903, P.270, 271.

الثانية: أن المنطقة المحددة على خريطة الاستخبارات تحدَّد بحيث تقع جنوب خط الاستواء، ويحيطها جرف الجايو من جهة الشرق، وجرف كابراس وجبل الجن من ناحية الغرب، ومن الشمال خط مرسوم من شمال شرق جبل الجن الأقصى، وأضيفت كمنطقة رئيسة مقترَحة.

الثالثة: أن نظام الإدارة التركي هو الذي اقترحه الحاكم البريطاني لإدارة اليهود لمستوطنتهم، وهذا يعني شروطًا مسبقة ملزمة بوجود تسامح ديني.

الرابعة: عملية الفرز التي قامت بها المحمية لليهود القادمين تُشعر بأنها لا تود قدوم هؤلاء الفقراء والسيئين منهم، وترغب في الأثرياء فقط.

الخامسة: أن عدم قدرة المحمية على جذب مستوطنين جدد جعل مفوضها يعلن عن عدم قدرته على رفض المشروع، وأنه سيتم الاعتماد على نقابة شرق أفريقيا لمعالجة هذا الأمر.

ويبدو أن حالة الشد والجذب هذه لم تُرْضِ وزارة المستعمرات فأرسلت - عبر بيرترام كوكس Bertram Cox - رسالة إلى وزارة الخارجية في 27 نوفمبر 1903، تتعرف من خلالها إلى أن وزير المستعمرات الجديد لايتلتون Lyttelton قد قرأ كل أوراق المستوطنة المقترَحة لليهود في محمية شرق أفريقيا تقريبًا، وانتهى إلى أنه يرى أن مقترَحات الخارجية وبعض تفصيلاتها، هي التي فتحت الباب للاعتراض، وهي التي جعلت المشروع غير مقبول رسميًا، ملخِّصًا: إنه إذا كان هناك وقت للمقترَحات للمضي قدمًا في تنفيذها، فالخارجية ليس لديها شك في أن لايتلتون سيبدي وجهات نظره بالتفصيل[1]، وهو ما يعني انتقادها لعنصر الوقت، وهو الأمر الذي جعل وزارة الخارجية ترد على وزارة المستعمرات في 3 ديسمبر 1903، بأنه ينبغي المضيُّ قدمًا في مخطَّط إقامة المستوطنة اليهودية، وأنه سيتم التشاور مع

(1) F.O.403/333, Jewish Settlement No. 189.Colonial Office to Foreign Office.—(Received November 28.), Downing Street, November 27, 1903., P. 275.

لايتلتون على النحو الواجب في المسألة قبل الوصول إلى أي قرار[1].

خريطة توضح المشروع بأشكاله المختلفة

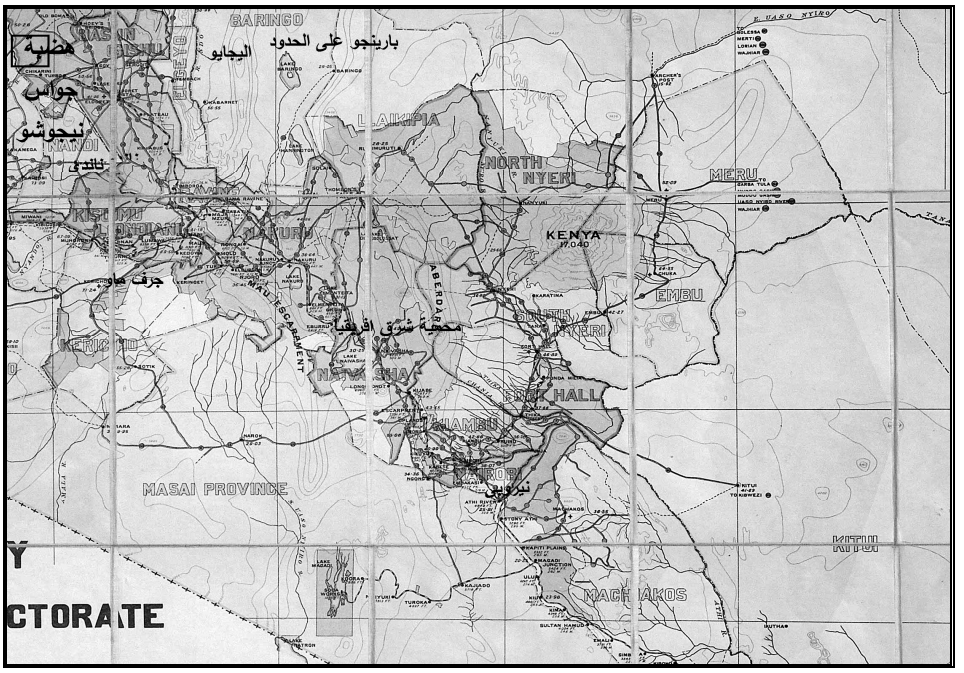

وتذكر لنا رسالة وزارة الخارجية لمكتب المستعمرة، في 12 يناير 1904، والتي تحيل فيها عددًا من الرسائل السابقة، مساحة جديدة بإقليم في حجم يوركشاير، قصة جرينبرج، وكيل الدكتور هرتزل، ورئيس اللجنة المنظمة للمستوطَنة، ومطالبته في 5 يناير بالموافقة على اقتراح الصَّهاينة بإرساله ممثلًا أوليًّا لشرق أفريقيا، لمناقشة المسائل مع السِّير إلْيوت، إلا أن هذا غير مُجْدٍ بالنسبة له، ما لم يتم إعطاؤه بعض الضمانات المحدَّدة سلفًا من قِبَل الحكومة البريطانية، عن مدى استعداد المنطقة وتقبُّلها لعقد الإيجار، حيث تشير إلى أن تشمبرلين هو أول من شجعهم على الاقتراب من وزير المستعمرات، حينما اقترح بعبارات عامة

(1) F.O.403/333, Jewish Settlement No. 196.Foreign Office to Colonial Office., Foreign Office, December 3, 1903., P.303.

إقليمًا لليهود بحجم يوركشاير، وأنه سيتم اختياره بين نيروبي وجرف ماو، وأن السيد جرينبرج قد طلب من وزارة الخارجية، أنه سيكون من الصعب تعيين منطقة كبيرة بالقرب من السكة الحديد، وأوضح له أن الأوروبيين قد بدءوا الآن في إقامة مستوطنة في محمية شرق أفريقيا، وبالتالي من الصعب حجز مساحة واسعة من الأراضي من شأنها أن تبقىٰ متخلفة فترة من الزمن قبل احتلالها من قِبَل اليهود، إلا إذا تم تحديد هذا الإقليم في المناطق النائية داخل المحمية، حيث زعم جرينبرج وجود مهاجرين يهود قبل وصول الأجانب، وأن المستوطنة ستصبح مستقلة تلقائيًّا عن بريطانيا، لكنه أشار إلىٰ أن المسألة تلقىٰ صعوبات تقنية عمليًّا. وحينما سأله عن الحد الأدنىٰ من المساحة التي ترضي الصهاينة، ذكر جرينبرج أنه يفضل من اللورد لانسدون أن يتأكد من السير إلْيوت من مساحة الأراضي التي من الممكن التنازل عنها، ومدىٰ قربها من خط السكة الحديد. لكن لم يتم إبلاغ السير إلْيوت علىٰ النحو الوارد في تقريره، فالمنطقة التي اقترحها السير إلْيوت لإقامة مستوطنة يهودية كبيرة، مساحتها التقريبية نحو 5,000 كيلومتر مربع، في حين المرجع الأصلي، وهو تشمبرلين، يشير إلىٰ أراضي بحجم يوركشاير، مساحتها نحو 6,000 ميلٍ مربعٍ. ومن وجهة نظره فإن المساحة التي يقترحها السير إلْيوت وجدت قبولًا. وأن هناك ميزة جديدة في الاقتراحات الأخيرة التي طرحها جرينبرج، والخاصة بعدم وجود نية لإدخال عدد كبير من المستوطنين معًا، حيث أوضح له أن الخطة الحالية فيما يتعلق باكتساب الأراضي ستكون بنظام التأجير لعدة سنوات (بدفع إيجار صغير)، وبدعوة المستوطنين للانتقال بشكل فردي لبقعة جيدة علىٰ نفقتهم الخاصة، وحيازة الأرض بنظام التملك الحر في حالة نجاح المشروع. وهذا يعني تدفقًا تدريجيًّا للمستوطنين؛ بضمانات كافية يجري إقرارها. وهذا من شأنه عودة الأراضي بسهولة لحكومة صاحب الجلالة، فالمستوطنون لم يأتوا بحرية كما كان متوقعًا. وأوضح لجرينبرج أيضًا، أنه سيكون من الصعب اتخاذ الترتيبات اللازمة لإقامة أي حكم ذاتي

وإدارة محلية يهـودية مستقلة، ما لم يكن هناك عـدد ملحوظ من المستعمرين يعيشون معًا، مختتمًا قصته بأن اللورد لانسدون سيكون سعيدًا إذا عبر لايتلتون عن وجهات نظره بشأن المشروع عمومًا، مع مراعاة حقيقة، أن قدرًا معينًا من التشجيع قد أعطي بالفعل لليهـود في هذا الإطار. ومن ثَمَّ فإنه يريد تحديد اعتراضات لايتلتون على جرينبرج، لإبلاغه بأن حكومة صاحب الجلالة توافق على إجراءاته في شرق أفريقيا لمناقشة المسائل مع مفوض جلالة الملك، على أن يكون مفهومًا أنه يخضع لترتيبات مُرْضية لحكومة صاحب الجلالة، في كل تفاصيل مخطَّط المستوطنة اليهودية في محمية شرق أفريقيا، وأنهم مستعدون للموافقة على تأجير المنطقة بعد التعرف إلى موقف السير إلْيوت[1].

ونخلص من ذلك إلى أن الإقليم المحدد كان بحجم يوركشاير، أي 6000 ميل مربع، ثم نزل على أرض الواقع إلى 5 آلاف ميل مربع. وأنه حول السكة الحديد. وهي رواية يقدمها وزير الخارجية على لسان الوسيط اليهودي جرينبرج. ومن ثَمَّ فإن رواية اليهود عن الموقع تختلف عن رواية المسؤولين البريطانيين.

وعلى هذا جاءت رسالة وزارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية في 19 يناير 1904، لتوضح أن السيد لايتلتون يريد أن يُعْلم لانسدون بأنه لا توجد نية لإدخال أي عدد كبير من المستوطنين معًا، بل يتم حضور المستوطنين بشكل فردي على نفقتهم الخاصة، وهو ما يعزز الصعوبات في إقامة المشروع عمليًّا. فبموجب هذا الترتيب، فإن المروجين للمشروع ليس لديهم المسؤولية في إنجاحه، وأقصى مسؤوليتهم هو دفع «الإيجارات الصغيرة»، ولا توجد مسؤولية حكومية عن أي المستوطنين سيستجاب لدعوتهم في حال ثبوت أنهم غير مناسبين، أو في

(1) F.O.403/340, Part LXXVI., Further Correspondence Respecting East Africa, January and February1904, Jewish Settlement in East Africa, Transmits No. 182, Part LXXV, and informs of interview with Dr. Greenberg. Asks for views as to proposed scheme, No. 26; Foreign Office to Colonial Office., Foreign Office, January 12, 1904. PP.72,73.

حال فشلهم في إثبات النجاح، فقد كان اللورد لانسدون يدرك أن جلب أشخاص إلى منطقة نائية يجب أن يتوفر لها رأس المال الكافي لزراعة الأرض الموكلة إليهم لتوفير معيشتهم، كما أن لايتلتون يشاطر السير إلْيوت الشكوك في كون اليهود مزارعين جيدين، مستنكرًا أية ترتيبات من شأنها تقليل ما يشاع حول نجاح التعهد بإزالة المستوطنين بشكل فردي في حال ثبت أنهم غير مناسبين، وأنه ما لم يكن هذا واضحًا لجرينبرج، فإنه يخشى أن يقوم لايتلتون بإبلاغ انطباعه بأن الإدارة الحكومية البريطانية عليها مهمة تفسير ذلك، وأن فترة الإيجار يجب ألا تتجاوز أربعةَ عشرَ عامًا، إذا كان النظام كله مؤقتًا، حسب كلام جرينبرج، وعلى هذا وجب إصدار إطار للتأجير، وأن الأمر يقتصر على الموافقة على إعطاء ضمانات بأن المنطقة ستكون محفوظة لغرض التجرِبة لمدة محددة، وتخضع لشروط مناسبة. وطبقًا لتلك الاعتبارات، لا يرى السيد لايتلتون أي اعتراض على المقترَح، والتواصل مع جرينبرج.

وبالنظر للمشروع بشكل عام، وحتى المعلومات عن التفاصيل المتوفرة عن المقترَحات، من الصعب تقديم ملحوظات؛ وأن لايتلتون قدم هذا الحكم خلال عملية المسح المبكرة للمنطقة المؤجرة، ليتم المضيُّ قدمًا في تنفيذ الخطة المحددة والمنتظمة لموقع المستوطنين، وذلك لتسهيل منح الاستقلالية البلدية على النحو الذي اقترحه السير إلْيوت. والمطلوب من قبل المروجين، وأيضًا لمنع أية محاولة للوقوع في مؤامرة عزل منطقة الامتياز الخاصة بالمستوطنين. وفي حالة ثبوت فشل المشروع، فإن هذا سيكون له ضرر في جذب أي أشخاص من المستعمرات المجاورة إليها. ومع هذا الترتيب كان على المنطقة أن تبقى محفوظة للمستوطنة لمدة أربعةَ عشرَ عامًا. مع بذل الجهود لاستقدام مستوطنين، ومنحهم مستوطنة ترضيهم وترضي الحكومة، فالمروجون سيقومون بشرح نظام التعليم والدين، وكذلك الطرق والأغراض العامة الأخرى، وينبغي أن تتضمن تفاصيل كاملة عن هذه النقاط.

ويتفق لايتلتون مع السير إلْيوت على أن منح الحكم الذاتي يقتصر على الشؤون البلدية والدينية، وإن كان يعتقد أنه سيمتد لجميع المسائل الأخرى، حيث سيخضع المستوطنون والسكان الآخرون لقوانين المحمية بالطريقة نفسها وعلى القدْر نفسه، وسيكون مستحيلًا في بلد كشرق أفريقيا البريطانية، وبالنسبة للسكان الأصليين، منح أية هيئة من المستوطنين الإعفاء من الالتزامات المالية والعسكرية التي تتم في ظروف متشابهة، يتحملها المجتمع الأبيض.

وانتهى إلى أن الأمور التي يجب أن ينص عليها أي مخطَّط استعماري، تبدو للسيد لايتلتون لا لزوم لها؛ لزيادة التوسع في الوقت الحاضر، كما يعتبر أنه من المحتمل عندما يدرك المروجون النفقات الهائلة التي ينطوي عليها زرع مستعمرة في تلك المنطقة النائية، فإنهم نادرًا ما سيرغبون في محاولة المضيِّ فيها[1].

على أية حال، قدمت لنا مذكرة هيرست بشأن احترام مخطَّط المستعمرة اليهودية في 25 يناير 1904، معلومات وتفصيلات في غاية الأهمية، فقد أوضحت أن جرينبرج قد رأى د. هرتزل مرة أخرى، وتناقش معه فيما إذا كانت الحكومة البريطانية قد أعربت عن استعدادها لجعل منطقة بحجم يوركشاير متاحة للمستوطنة، فتأكد من ذلك معتبرًا إياها ملائمة. حينئذ أظهرت الخارجية لجرينبرج خريطة المنطقة التي يعتبرها السير إلْيوت متاحة على هضبة ناندي، وتبلغ مساحتها من 55-90 ميلًا، أو نحو 4,950 كيلو متر مربع، بالمقياس الإنجليزي. غير أن جرينبرج أجاب بأنه من السابق لأوانه عقد اتفاق قبل عودة اللجنة المرسلة للمنطقة ومناقشة تفاصيل المساحة المتاحة في شرق أفريقيا، وما إذا كانت الأرض المقترَحة مناسبة للمستوطنين أم لا، مضيفًا أنه يلزم اللجنة ثلاثة أو أربعة أشهر بين زيارة الموقع والعودة وكتابة التقرير، وبين ما إذا كان المروجون

(1) F.O.403/340, Jewish Settlement in East Africa, Views as to proposed scheme, No. 36 Colonial Office to foreign Office.—(Received January 20), Downing Street, January 19, 1904.PP.78,79.

للمشروع يرغبون في المضي قدمًا فيه أم لا. فكل التفاصيل سوف تناقش وتستقر في إنجلترا وليس في شرق أفريقيا، وأن مكان المستوطنة هو الذي سيستغرق بعض المناقشات، ثم تأتي بعدها مسألة الحكم الذاتي المخوَّل للمستوطنة، حيث أوضح السيد جرينبرج أنهم كانوا راضين تمامًا عن شروط خطاب وزارة الخارجية في 14 أغسطس 1903؛ حيث أرادوا القدرة على تنظيم الشعائر الدينية اليهودية، والحكم الذاتي المحلي بوصفهم يمتلكون مقاطعة كمقاطعات إنجلترا، لهم فيها سلطة على الطرق، والأشغال العامة، والشرطة، والتعليم. وحينها تكون الشروط بين حكومة صاحب الجلالة والمروجين للمشروع قد استقرت بالتأكيد؛ بحيث تدير المنطقة شركة برأس مال كبير، تعمل على تنفيذ المخطَّط.

لكن ما أوضحته المذكرة من اعتراف جرينبرج بأنه من حق الحكومة البريطانية أن تطالب بضمانات، وتأمين مالي للمشروع، بصرف النظر عن الأرض، وأنه لن يتم تشجيع المعْوَزين والمعدِمين ليستقروا على الأرض؛ وأنه من المطلوب تشجيع هؤلاء الذين يعملون بجد أفضل وأكثر، يعد تطورًا جديدًا. غير أن هذا الاعتراف قرنه بأن تعطي الحكومة البريطانية الأرض في بعض طريق السكة الحديد؛ إما بالإيجار أو بالشراء، أو بحصة من المعدلات المفروضة؛ وأنه هو نفسه يفضل المشروع الأخير، وأنه إذا كان هذا النموذج هو المعتمد، فإن الحكومة لن تحصل على شيء، ما لم تكن الخطة ناجحة. وهذا يعني أن الأماكن المعروضة في السابق غير مقبولة إلا إذا اقتربت من طريق المواصلات الرئيسة داخل المحمية، وهو السكة الحديد.

والأمر الجديد أيضًا في هذه المذكرة هو إشارة الخارجية على لسان هيل، إلى أن حماية المنطقة كان بندًا مهمًّا ومحددًا بـ400 رجل، وأنه سيكلف نحو 20 ألف جنيه سنويًّا[1].

(1) F.O.403/340, Jewish settlement scheme, Substance of interview with Dr. Greenberg. Commission to start for East Africa, No 41. Memorandum by Mr. Hurst respecting the Jewish Colonization Scheme in East. Africa, January 25, 1904. PP.82,83.

وثَمَّة نتائج أربع نخلص إليها؛ أولاها: أن مشكلة المكان كانت من أكثر المشاكل المطروحة في كل المناقشات، فمن 5 آلاف ميل خفضت في هذه المذكرة إلى نحو 5 آلاف كم، وتحددت في هضبة ناندي. الثانية: استمرار رفض اليهود لأي مكان يكون بعيدًا عن الخط الحديدي؛ كونهم لم يتعرفوا إلى المنطقة بعد إلا من خلال الخرائط. الثالثة: أن اللجنة التي أعلن اليهود عن تشكيلها منذ عرض المشروع في منتصف عام 1903 لم تبدأ بعد في أعمالها حتى تاريخ الرسالة في فبراير 1904. الرابعة: أن تكلفة الحماية سيتحملها اليهود، وأنها محددة بأربعمائة رجل.

ولمعرفة تفاصيل أكثر عن الأشياء المستحدثة في المشروع، تطلعنا رسالة لانسدون للسِّير إلْيوت، في 8 فبراير 1904، والتي يبلغه فيها بأن وزارة الخارجية قد دعت جرينبرج إلى الحضور في 25 يناير 1904 لمناقشة مخطَّط المستوطنة الصهيونية في محمية شرق أفريقيا، على أصل السياق الذي تعرضت له المذكرة السابقة، حيث تشير إلى أن الوسيط اليهودي أوضح أن المساحة التي عرضت على د. هرتزل في البداية كانت بحجم يوركشاير، وأنها تحددت فيما بعد على هضبة ناندي، بمساحة قدرها 4,950 كم^2. وأن لانسدون وافقه الرأي على تأجيل مناقشة إقرار الأرض حتى تعود اللجنة من شرق أفريقيا بعد ثلاثة أو أربعة أشهر، مع إعلامه بأن الوقت سيستهلك في مناقشة المكان والحكم الذاتي، وأن اليهود راضون باشتراطات الخطاب المؤسسي لوزارة الخارجية في 14 أغسطس 1903؛ بوصفه خطابًا مرجعيًّا لتنظيم المستوطنة، وأنهم يقبلون مطالب الحكومة البريطانية في ضرورة توفير ضمانات واعتمادات مالية، وقصْر الهجرة إليها على الأثرياء والمستثمرين وليس الفقراء والمعْوَزين، مطالِبين بإعطائهم جزءًا من الأرض على جانبي خط السكة الحديد بأي شكل يرضي بريطانيا. غير أن أمر الحماية، بتوفير 400 رجل بتكلفته قدرها 20,000 جنيه سنويًّا، طرحه مسؤول الخارجية كلمنت هيل، بندًا رئيسًا وأساسيًّا في الاتفاقية. وأن إحاطة

د. هرتزل واللجنة اليهـودية الذاهبة لشرق أفريقيا، بما جرىٰ في المقابَلة كان أمرًا ضروريًّا[1].

وفي هذا الإطار راحت رسالة جرينبرج لوزارة الخارجية في 9 فبراير 1904، تخبرنا بأنه أرسل إلىٰ د. هرتزل كتابةً أمر المقابَلة، وأنه نقل إليه الخريطة التي سلمت إياه، بشأن الأراضي التي استعدت الحكومة البريطانية للتنازل عنها للمستوطنة اليهودية في شرق أفريقيا. غير أن غياب هرتزل في فيينا عن روما جعله يتأخر في قراءة رسالته، لكنه سمع بموافقته علىٰ أراضي المنطقة المستهدفة، وأن الرأي النهائي سيخضع، بطبيعة الحال، إلىٰ التقرير الذي سيتسلمه من لجنة التحقيق التي تمضي قدمًا في مشاهدة الأرض، فاللجنة ستوفر مقدمات ضرورية للوصول للاتفاق النهائي. وأهم ما في هذا الخطاب هو الجملة التي ختم بها وهي: «أنه بعد إرسال الخريطة للدكتور هيرتزل اتفق جرينبرج معه، بعد موافقة السير تشارلز إلْيوت والحكومة البريطانية، بأن تشمل الأرض منفذًا علىٰ بحيرة نيانزا (فيكتوريا)»[2]. وهذا يعني أنهم يريدون منفذًا علىٰ النيل. بل نخلص من ذلك بنتيجة مهمة، هي أن اليهود اشترطوا أن تكون الأراضي في جزء منها علىٰ الخط الحديدي، وأن تتصل ببحيرة فيكتوريا، وهو الأمر الذي يوحي بأن المستوطنين اليهود باتوا علىٰ دراية بالمنطقة مكانيًّا، ويدركون أبعادها، ويعملون علىٰ حيازة أحسن مناطقها.

لكن من المؤكد، أن اليهود لم يكونوا علىٰ دراية بالتطورات التي حدثت، في المحمية الموعودين بمستوطنة داخلها، فرسالة إلْيوت، المفوض البريطاني في مومبسَّا، للمركيز لانسدون، وزير الخارجية، في 11 فبراير 1904، تقطع بأن

(1) F.O.403/340, Jewish settlement in East Africa Protectorate, Informs of interview with Dr. Green berg, No. 65.The Marquess of Lansdowne to Sir C. Eliot. (No. 74.), Foreign Office, February 8, 1904. PP.99, 100.

(2) F.O.403/340, Jewish settlement in East Africa, Thanks for offer made; territory appears suitable. Commission, of which details will be sent, will start for East Africa, No. 71.Mr. Greniberg to Foreign Office, 9 February, 1904. PP.103,104

الظروف قد تغيرت تمامًا عما كانت عليه في السابق، حيث تشير إلى أنه لم يعد مفيدًا الآن مَنْح مساحة واسعة من الأرض لليهود المهاجرين، في ضوء تدفق المستوطنين البيض، وفي ضوء المنح الكبيرة المقدمة لنقابة شرق أفريقيا، فنجاح المستوطنة اليهودية هو نجاح - كنجاح المستعمرين - مشكوك فيه في أحسن الأحوال. فالزيادة في عدد المستوطنين، ومعارضتهم للمستوطنة اليهودية أيضًا؛ يطرح وجوب النظر في مخطَّط جرينبرج؛ لأنه يؤمِّن الأرض التي سيحصل عليها المستعمرون البريطانيون المؤهَّلون خلال السنة[1].

ونخلص من تلك الرسالة المهمة إلى أن تدفق المستعمرين الأوروبيين على المحمية سيكون له دور كبير في عدم الحماس للمشروع اليهودي فيما بعد، وأن المشروع في ذاته استغل في تحريض الأوروبيين على الذهاب لمحمية شرق أفريقيا.

من هنا، تبدو رسالة جرينبرج لوزارة الخارجية في 24 مارس 1904، وكأنها غير مدركة للتغيرات التي حدثت في المحمية بالمرَّة، حيث يشير فيها إلى أن: «الحكم الذاتي الممنوح للمستوطنة المقترَحة، يتطلب بعض السلطات الإضافية لمجالس المقاطعة، كتلك التي تمنح لشركات تشارترد Chartered داخل أراضي السكك الحديدية، ويطالب بتعيين موظف يهودي رئيسًا للإدارة المحلية، والإذن للمستعمرة بأن يكون لها يد على تشريعات البلدية وإدارة الأمور الدينية والمحلية البحتة، كالحكم الذاتي المحلي، ويجري هذا مشروطًا بحقِّ حكومة صاحب الجلالة في ممارسة الرقابة العامة»، وأن أساس الترتيب للمستوطنة هو شكل الاتفاق المقدم للورد لانسدون في 13 يوليو 1903، بصيغته المعدلة في 14 أغسطس من السنة نفسها، بأن إشارته بوجود قلق يحتاج لوضوح في التحديد والإلزام، وأنه لا توجد لديه أية سلطة للتحدث مع أمناء الإمبراطورية، وأنه لا يعرف ما إذا كان

(1) F.O.403/340, Jewish Settlement in East Africa, Cannot now recommend, in view of present influx of white settlers, No. 72. Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdowne.— (Received February 11.) (No. 45.) (Telegraphic.) Mombasa, February 11, 1904. P.104.

د. هرتزل سيسعىٰ للتعاون معهم في هذا الشأن أم لا، وأنه لا بد من المساعدة في المخطَّط الذي يجري تنفيذه، وإزالة أي احتمال لسوء الفهم[1]، يشي بوجود هواجس يهودية، وأن هناك أشياء في المشروع لم تتم إحاطتهم بها.

وتشرح لنا رسالة إلْيوت، المفوض البريطاني في مومبسَّا، إلىٰ المركيز لانسدون، وزير الخارجية، في 21 مارس 1904، تلك التي وصلت إلىٰ بريطانيا في 25 أبريل 1904، ببعض التفاصيل عن هذا التطور الذي جرىٰ ويجري داخل المحمية. وتستعرض في البداية الأسباب التي دفعت لقبول المستوطنة وتحصرها في أربعة؛ أولها: أن هناك شروطًا معينة ومحددة كانت لا تعترض علىٰ إقامة مستوطنة يهودية في الأجزاء النائية من المحمية. ومن هذه الأسباب الأكثر أهمية: الرحيل السريع لمسؤولي السكك الحديدية ومقاوليها من شرق أفريقيا. ثانيها: لم تكن هناك موازنة مادية تأخذ في حسبانها تدفق المستوطنين البيض البطيء، مما هدد البلاد بركود تجاري خطير في لحظة غير مناسبة علىٰ الإطلاق. ثالثها: أن مقترَحات مؤسسة شرق أفريقيا East Africa Syndicate بدأت تتراجع خلال تلك الفترة، حيث كان المال قليلًا لتنظيم أي مخطَّط للهجرة تحت إشراف الحكومة. رابعها: بدا من الحكمة عدم إهمال أية وسيلة لجذب السكان ورأس المال إلىٰ البلاد.

ثم تَدْلِف الرسالة لتستعرض التغييرات التي حدثت في المحمية، فتشير إلىٰ أن الظروف السابقة قد تغيرت الآن، ثم تجمل أسباب هذا التغيير في سبعة؛ أولها: أن المستوطنين بدءوا يتدفقون إليها من جنوب أفريقيا. ثانيها: أن مؤسسة شرق أفريقيا تلقت منحة مساحتها 500كم^2، وبالتالي لم تعد المشكلة لديهم في العثور علىٰ متقدمين للأرض، بل في العثور علىٰ أرض للمتقدمين. وبالتالي لم يعد بالإمكان القبول بتوصية الخارجية بإنشاء مستعمرة يهودية في هذه المحمية، أو

(1) F F.O.403/341, Part LXXVII., Further Correspondence Respecting East Africa, March and April 1904, Jewish Settlement in East Africa. Does not propose to discuss special form of lease before receipt of expert's report. Refers to , No. 58, No. 72 A. Foreign Office to Mr., Greenberg., Foreign Office, April 6, 1904. P.83.

حتىٰ علىٰ هضبة جواس نيجوشو. ثالثها: أنه لا توجد كراهية لليهود، لكنه يعترض علىٰ وجود جالية يهودية معزولة، فالخبرة الطويلة في أفريقيا الشرقية وفي أوروبا، أقنعته بأنه ليس من السياسة السماح بمستوطنة يهودية متميزة بين المسيحيين، فمثل هذا الترتيب سيؤدي حتمًا إلىٰ صراعات عرقية، وسيكون من المؤسف تجاهل هذا التغير وتلك الحقيقة. رابعها: أنه سينتج عن الهجرة اليهودية إقامة مستعمرة يهودية من شأنها أن تكون علىٰ اتصال من ثلاث جهات بالأوروبيين الذين قدموا تعبيرًا عن اعتراضاتهم علىٰ المخطَّط بالكامل، وأن وضع المستوطنة داخل المحمية، سيعني إعادة إنتاج الظروف نفسها، ودعوة النتائج نفسها الموجودة في غرب روسيا. خامسها: أن الإدارة البريطانية إذا قامت بتشجيع الهجرة الأوروبية إلىٰ هذه المحمية وتحفيزها، فستكون الاستجابة وافرة بشكل غير متوقع وسريع. سادسها: أن المتحفظين علىٰ المشروع يرونه غير مناسب. وإذا ظلت الإدارة ملتزمة بالوعود التي قدمتها للصهاينة، فعليها أن تدرك أن الظروف الحالية لتنفيذ الترتيب المقترَح ستؤدي إلىٰ متاعب جمَّة لليهود أنفسهم، وأنه ليس في مصلحتهم الإصرار علىٰ ذلك. سابعها: أن المسؤولين البريطانيين عليهم واجب النظر في المسألة من وجهة المصالح البريطانية؛ والبحث عن مَخْرَج لوجهة النظر اليهودية، وأنه لا يتصور إمكانية وجود مستعمرة صهيونية تظل تحت الحماية، تحقق آمال إسرائيل وتطلعاتها في شرق أفريقيا وليس في فلسطين، فهناك صعوبة في استيراد الدِّببة الصغيرة، نسبة لعدد السكان اليهود المبعثرين في أوروبا الشرقية، لإنجاح التجرِبة في شرق أفريقيا، فهي بالكاد ستخفف من الصعوبات الحالية[1].

ويبدو أن التوظيف الديني للمسألة كانت المحمية في حاجة إليه؛ لتوضح للإدارة البريطانية أن المعارضة للمستوطنة اليهودية تأتي من شتىٰ الجهات. وفي

(1) F.O.403/341, Jewish Settlement in East Africa Protectorate. Raise objections against. Urges reconsideration of question. Refers to No. 72 A, No. 123.Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdowne.—(Received April 25.)(No. 178.), Commissioner's Office, Mombasa, March 21, 1904. P.133,134.

هذا الإطـار أرسل إلْيوت، المفـوض البريطاني في بمومبسَّا، إلىٰ وزير الخارجيـة لانسدون في 24 مارس 1904 (وصلت في 25 أبريل)، يعيد الآراء التي طرحها أسقف مومبسَّا بشأن المستعمرة اليهودية في فترة سابقة، بل ويكـرر آراءه هو بعدم اعتراضه علىٰ وجود مستوطنة معزولة من اليهود، وأن المشاكل ستتفاقم بحكم أن العزل مستحيل عمليًّا، ثم راح يكـرر مطالبته بإسقاط المشروع برمَّته، بدلًا من أن يبدو كارثيًّا بالنسبة لليهود والمسيحيين علىٰ حد سواء. والأكثر من هذا أنه طالب بنشر رأيه في أي كتاب أزرق يتم نشره[1]. وعلىٰ هذا بدا واضحًا أن الإدارة قد سمعت آراء كثيرة ومتعددة معارِضة للمشروع. ولعل قيام مفوض مومبسَّا بإعادة إرسال بيان أسقف مومبسَّا مرفَقًا لرسالته، والذي تعرضنا له في نهاية المحور السابق، يؤكد علىٰ أن هناك مشاكل دينية واجتماعية واقتصادية ومكانية وتنموية سيسببها المشروع للمدنيين المسيحيين والمستوطنين البيض والسكان الأصليين. وأن النصيحة الرئيسة التي ختم بها وهي منع وجود اليهود أو تمددهم علىٰ أي من مرتفعات المحمية، هو الخلاصة التي يريد الحاكم البريطاني للمحمية توصيلها علىٰ لسان أسقف مومبسَّا[2].

ونخلص من ذلك إلىٰ أن اليهود كانوا منشغلين بتفاصيل المكان علىٰ الورق والخرائط، وتشكيل لجنة للتعرف إلىٰ هذا المكان، في حين علت أصوات الرفض والاحتجاج داخل المحمية ضدهم، وضد مستوطنتهم المقترَحة في محمية شرق أفريقيا.

(1) F.O.403/341, Jewish Settlement in East Africa Protectorate. Transmits letter from Bishop of Mombasa respecting proposal. Refers to No. 123, No. 124. Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdoivne.—(Received April 25.) (No. 179.), Commissioner's Office, Mombasa, March 24, 1904. P.134.

(2) F.O.403/341, Inclosure in No. 124.Statement by the Bishop of Mombasa, No. 124. Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdoivne.—(Received April 25.) (No. 179.), Commissioner's Office, Mombasa, March 24, 1904. P.134, 135.

سادسًا- نهاية المشروع سنة 1905:

مما سبق نصل إلى أن المحمية بشتى تصنيفاتها الأوروبية؛ من مستوطنين ورجال دين وحكام ونقابات، استطاعت أن توصل آراءها المعارضة للمسؤولين البريطانيين في لندن، فالمواقف المتباينة عبر الرسائل السابقة التي تعرضنا لها، تدلل على أن المشرع قد أصبح في طريقه للنهاية، وأن استمرار تعاطي الخارجية البريطانية مع اليهود لا يدلل على استعدادها للدخول في صدام مع بني جلدتها من الأوروبيين. وربما يكون هذا التماهي معهم لاقتناعها بأن اليهود هم الذين سيسقطون المشروع بأنفسهم، ولن يحتاجوا لمن يخبرهم بأن المشروع قد سقط بالفعل، فرسالة جرينبرج لوزير الخارجية لانسدون في 20 سبتمبر 1904، والتي تشير إلى انعقاد المؤتمر الصهيوني لأول مرة بعد وفاة د. هرتزل، وانعقاد اللجنة التنفيذية اليهودية في فيينا، لم نتعرف منها إلى شيء جديد اللـهمَّ إلا قرار المؤتمر بالإجماع بضرورة إرسال لجنة لشرق أفريقيا البريطانية، لدراسة الأراضي المقترَحة لإقامة مستوطنة يهودية. وأنها ستبدأ في زيارتها في شهر أكتوبر 1904، على أن تقدم تقريرها في بداية عام 1905، وأن الحركة الصهيونية تحتاج لبعض المعلومات من الحكومة البريطانية بشأن الأراضي وغيرها، للتواصل مع المستوطنة المقترَحة، لتتعرف إلى أي مقترَح تريد الحكومة تنفيذه[1].

وخلاصة الأمر أن اليهود كانوا غائبين تمامًا عما يحدث من تفاعلات داخل المحمية، وأنهم كانوا ما يزالون في طور تشكيل اللجنة والتعرُّف إلى المكان.

وطالما أن اليهود مغيَّبون عن المسألة، فإننا بطبيعة الحال نستشف من رسالة وزارة الخارجية لجرينبرج، في 3 أكتوبر 1904، والتي تشير إلى تصريح إيرل بيرسي Earl Percy، بأن اللجنة المكلفة بدراسة الظروف الممكنة لإقامة مستوطنة

(1) F.O.403/344, Part LXXX., Further Correspondence Respecting East Africa, September and October 1904, Jewish settlement in East Africa. Commission will be sent out as soon as possible. Refers to No. 84, Part LXXIX. No. 27.Mr. Greenberg to the Marquess of Lansdowne.—(Received September 20.) 82, Fordwych Road, Brondesbury, N.W., September 20, 1904. P.40.

يهودية في شرق أفريقيا، ستبدأ أعمالها من مومبسَّا هذا الشهر، حيث تشرح لنا ظروف تأخيرها، وبأن هذا التأخير سيتم توظيفه ضد اليهود، وتشير إلىٰ أن تأخر اللجنة لفترة طويلة منذ تقديم العرض لأول مرة، وتكرار الحديث علىٰ إيفاد البعثة، بوصفها الأساس لتوفير مداولات اللجنة التنفيذية للمؤتمر الصهيوني، ومن دونها لا يمكن التوصل لترتيب مُرْضٍ، هو الذي استهلك الوقت الكبير منذ تقديم العرض حتىٰ الإعلان عن تشكيلها، حيث أكدت الخارجية علىٰ أن هذا التأخير قد تسبب في تدفق أعداد كبيرة من المستوطنين البيض بالفعل، فحصلوا علىٰ مساحات واسعة من الأراضي في محمية شرق أفريقيا؛ وذلك لكونها مناسبة للاستعمار الأوروبي. وأن هناك تيارًا من الهجرة لا يمكن التقليل منه، بما يجعل هناك صعوبة كبيرة لحجز مساحة من البلاد بحجم كافٍ يتناسب مع متطلبات المستوطنة اليهودية.

ونفهم من هذا الخطاب أن كل هذه المقدمات ما هي إلا استهلال لتوصيل جرينبرج للنتيجة التي يريدونها، حيث تشير إلىٰ أن العرض المقدم في يوليو من العام الماضي، لا يمكن أن يظل مفتوحًا إلىٰ أجل غير مسمىٰ. بل قطعت الحكومة بعدم وجود مقترَحات تقدمها فيما يختص بجمع المعلومات المطلوبة من قبل اللجنة اليهودية الذاهبة لشرق أفريقيا، بغرض تمكينها من النظر في شروط المستوطنة التي سيتم اختيارها، فيفترض عقب وصولها أن تتواصل من تلقاء نفسها مع المفوض البريطاني هناك. ومع أن الرسالة تقطع بسحب بريطانيا يدها من المشروع، إلا أنها تطالب جرينبرج بتوصيل الإشارات الأولىٰ لتكوين اللجنة لهم، وإبلاغهم بالتاريخ الفعلي لمغادرتها من إنجلترا إلىٰ مومبسَّا[1].

وفي هذا الإطار تابعت وزارة الخارجية مع جرينبرج كما حدث في 5 يوليو

(1) F.O.403/344, Jewish settlement in East Africa. Remarks on long delay in sending out Commission. Informs of large influx of while settlers into 'Protectorate. Refers to No. 27. No. 46.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, October 3, 1904. PP.73,75.

1904، أمر اللجنة وأخبارها، واستفسرت عن وصول تقريرها إلى د. هرتزل، ومدى ملاءمة منطقة جبل إليجون للمستوطنة اليهودية المقترَحة[1]. والأمر نفسه تكرر في 12 أغسطس1904، حيث استفسرت من جرينبرج عن الخطاب المنشور في جريدة المانشستر جارديان في 27 يوليو تحت عنوان «الصهاينة وشرق أفريقيا»، والذي ذكر أنه لا توجد أية لجنة رسمية قد تم إرسالها لشرق أفريقيا نيابة عن الصهاينة، على الرغم من إبحار عدد قليل من الشخصيات غير الرسمية إلى تلك الوجهة. في هذا الخطاب رغبت الخارجية في التعرف إلى سلطة ما يسمى بـ«الشخصيات غير الرسمية»، وما هو الحزب وأرقام الحركة الصهيونية التي يمثلونها[2].

وما كان من جرينبرج إلا الردّ على تلك الاستفسارات، ففي رسالته إلى الخارجية في 13 أغسطس 1904، يخبرها بأن التقرير الوارد في جريدة المانشستر جارديان تقرير حقيقي، حيث ذهب عدد من شخصيات من جنوب أفريقيا إلى المحمية من تلقاء أنفسهم، وأوصلوا إلى د. هرتزل انطباعاتهم، وأن ما جمعه من معلومات من هرتزل بأن هؤلاء لا يمثلون الحركة الصهيونية في أي معنى. لكنه انطلق يسوِّغ تأخير اللجنة الرئيسة التي أعلنوا عن إرسالها، وأن مرض د. هرتزل ووفاته هما اللذان تسببا في هذا التأخير، ويشير إلى أنه ذاهب لفيينا استعدادًا لترتيب إرسال اللجنة ووضع ترتيبات محددة لها. غير أن ختامه بأنه عند عودته سيطالب الخارجية بتحديد المقترَح الذي يتعين القيام به[3]، يشير إلى أن الخطوات اليهودية كانت بطيئة للغاية، ولا تتناسب مع التفاعلات الجارية في المحمية.

(1) F.O.403/343, Part LXXIX., Further Correspondence Respecting East Africa, July and August 1904, Jewish settlement m East Africa. Asks when report, of Commission is expected. Refers to , No. 07, Part 1AXVII, No. 5.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, July 5, 1904. P.2.

(2) F.O.403/343, Jewish settlement in East Africa. Requests information as to persons representing Zionists, who have left for Africa. Refers to No. 5 , No. 73.Foreign Office to Mr. Greenberg. Greenberg, Foreign Office, August 12, 1904. P.115.

(3) F.O.403/343 Jewish settlement in East Africa. Gives information requested in No. 78, No.8 4. Mr. Greenberg to Foreign Office.—(Received August 15.) 82, Fordwuch Road, Brondesbury, London, August 13, 1904. P.132.

ولعل رسالة الخارجية لجرينبرج، في 19 أغسطس 1904، والتي تشير فيها إلى أنها فهمت أن هناك إجماعًا يهوديًّا حول المشروع، من خلال رسالة 14 أغسطس 1904 قبل عقد المؤتمر الصهيوني في زيورخ، تَشي بأن الإدارة البريطانية تشك في هذا الإجماع، بل إن ختامها بإرجاء أي بيان آخر انتظارًا للاستماع لوجهة نظره[1]، يدلِّل على رغبتهم في استبيان موقف اليهود. وربما كانت رسالتها لجرينبرج، في 5 نوفمبر 1904، ومطالبتها بإبلاغها بموعد مغادرة اللجنة الصهيونية لشرق أفريقيا وتكوينها[2]، يصبُّ في هذا الاتجاه، واستفسارها منه في 14 نوفمبر 1904، عن عدم ورود أي ردٍّ على استفساراتها بشأن تشكيل اللجنة الصهيونية، وتاريخ رحيلها لشرق أفريقيا، وأن الوزارة فهمت أن اللجنة لم تبدأ بعد، ينقلنا إلى النتيجة التي تريد توصيلها، فختامها بأن ستةَ عشرَ شهرًا قد انقضت حتى الآن، منذ تولى المسألة الأولى، أي منذ يوليو 1903، وما زالت اللجنة تحت المناقشة، وأنه نظرًا للتأخير الذي حدث، وتغير الموقف في شرق أفريقيا، والتدفق السريع للمستوطنين، يأسف اللورد لانسدون على أنه لا يمكنه الالتزام بالوعد الذي قطعه على نفسه بمنع الاقتراب من مساحة الأراضي الواسعة التي كانت في البداية محفوظة مؤقتًا للمستوطنة اليهودية[3].

وهنا تحديدًا نصل إلى النقطة الفاصلة في الموضوع، وهي أن الإدارة البريطانية نجحت في توصيل اليهود للاقتناع بأنهم هم السبب في التخلي عن المشروع،

(1) F.O.403/343, Jewish Colony in East Africa. Original offer was made under impression that Zionists were unanimous. Will defer further statement of views until hearing from him again. Refers to No. 84, No 97.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, August. 1, 1904. P.141.

(2) F.O.403/345, Part LXXX1., Further Correspondence Respecting East Africa, November and December 1904, Jewish settlement in East Africa, Asks when Commission left and what was its composition, No. 12.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, November 5, 1904. P.8.

(3) F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa. Has received no answer to No. 12. Understands Commission has not yet started. Cannot reserve lands any longer, No. 28. Foreign Office to Mr. L. J. Greenberg., Foreign Office, November 14, 1904, 1904. P.24.

وأنهم يضيعون الوقت سَدَىٰ في تشكيل اللجنة وزيارتها. وظهر أن بريطانيا هي التي بادرت بإعلان الموقف من المشروع، ومع ذلك استمر النقاش والمراسلات حوله. ورسالة ستيوارت Stewart، (من مكتب المفوض البريطاني بمومبسَّا إلىٰ المركيز لانسدون في 29 أكتوبر 1904 (وصلت في 21 نوفمبر)، تقطع بأن طرفًا جديدًا قد دخل علىٰ الخط في رفض المشروع، حيث يحيل المفوض نسخة من الرسالة التي تلقاها من الأمين الفخري لجمعية المزارعين والفلاحين Planters and Farmers' Association تطالب بأن: «تكون الأرض مفتوحة لعامة المستوطنين المسيحيين، وألا تكون محفوظة للجالية اليهودية»[1]. وهذا يعني الرفض الصريح للمستوطنين اليهود، والرغبة في الاستحواذ علىٰ تلك الأراضي التي حفظت لهم. وأن تكون محفوظة للمسيحيين فقط، وهذا نوع من العنصرية الدينية ضد اليهود التي كشف عنها الخطاب.

ومع أن اليهود في التوقيت نفسه الذي تزايدت المعارضة فيه ضدهم وعدم معرفتهم بها، كانوا منشغلين في أشياء أخرىٰ تتعلق باللجنة، فرسالة جرينبرج لوزارة الخارجية في 21 نوفمبر 1904، ليحيط الوزارة علمًا بأن لجنة دراسة الأراضي المقترَحة لإقامة مستوطنة يهودية سوف تغادر يوم 30، وستشرع مباشرة إلىٰ مومبسَّا، ومن ثَمَّ إلىٰ الإقليم، وأن الميجور هيل جيبونز سيكون مسؤولًا عنها، وسيرافقه د. كايزر Kaizer، وكان عضوًا في لجنة شفاينفورت Schweinfurth's Connnission للحبشة، وعضوًا في لجنة د. شولر لشرق أفريقيا، ومستشارًا علميًّا لشركة شمال غرب الكاميرون، وأنه سيتم إرسال رجلين آخرين، ربما خبير طبي، وآخر سيعمل أمينًا لها، وأن رئيسها يتوقع تقديم تقريرها في موعد لا يتجاوز

(1) F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa Protectorate, Transmits letter from Planters' and Farmers' Association, requesting that land may be no longer reserved, No. 41.Sir D. Stewart to the Marquess of Lansdowne. (Received November 21.) (No. 682.), Commissioner's Office, Mombasa, October 29, 1904. P.49.

منتصف مارس المقبل[1]، يقطع بأن اليهود غير منتبهين لأصوات الاحتجاج الرافضة لوجودهم. ويبدو أن وزارة الخارجية كانت تسايرهم في هذا الغيِّ لترىٰ آخر طريقهم، فرسالة الخارجية لجرينبرج، في 24 نوفمبر 1904، والتي تشير لمعرفتها بموعد بدء زيارة اللجنة الصهيونية لشرق أفريقيا، وأن تقريرها سيصدر في منتصف مارس 1905، لم يجعلها تعترض علىٰ الوعود السابقة بأن اللجنة ستصدر تقريرها مع بداية 1905. بل إن ختام الوزارة بأنها علىٰ استعداد لتأجيل البتِّ في الأمر حتىٰ انتهاء تلك الفترة، وعدم النظر في التطبيقات الأخرىٰ للأرض المحفوظة للمستوطنة اليهودية مؤقتًا[2]، يقطع بأن الإدارة البريطانية تساير اليهود في هذه الطريق، رغم مخاطبتها إياهم من قبل بأنها في حِلٍّ من وعدها بحفظ أراضٍ داخل المحمية كانت ستُخصَّص لهم.

وعلىٰ مستوىٰ المحمية، جددت جمعية المزارعين والفلاحين اعتراضها علىٰ المستوطنة، فرسالة مكتب مومبسَّا في 8 نوفمبر 1904 (وصلت في 29 نوفمبر)، والتي تحيل للخارجية رسالة أخرىٰ من الجمعية، بصياغة الحلول التي قررت لهم، وتطالب بتغيير مصطلح «مسيحي» إلىٰ «الأبيض عمومًا»[3]، يشير مرفَقَها المرسَل من رئيسها جورج ويلسون في 1 نوفمبر 1904 إلىٰ أن اجتماعهم بمقر الجمعية المعقود في اليوم نفسه، قد انتهىٰ إلىٰ أن الفكرة التي يجب أن تسود هي ألَّا تكون الأرض محفوظة لأية هيئة خاصة، كاليهود الصهاينة، بل ينبغي أن تفتح لعامة

(1) F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa Protectorate, Informs of constitution and departure of Commission, No. 45. Mr. Greenberg to Foreign Office.—(Received November 22.) 82, Fordwych Road, Brondesbury, London,, November 21, 1904.P.51, 52.

(2) F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa Protectorate, In view of Commission proceeding at once will still reserve land , No. 54.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, November 24, 1904, P.54.

(3) F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa Protectorate. Planters' and Farmers' Association I desire amendment of Resolution transmitted in No. 41. No. 63.Sir D. Stewart to the Marquess of Lansdoivne.—(Received November 29.) (No. 702.), Commissioner's Office, Mombasa, November 8, 1904., P.70.

الناس، وأن جمعيتهم تهدف لمصلحة المستوطنين البيض ككل وتطوير البلاد، وألَّا يكون هناك أي تمييز في العقيدة الدينية. واقترحوا حذف كلمة «مسيحي» من رسالتهم السابقة، لتحلَّ محلَّها كلمة «الأبيض عمومًا». وعبَّروا بأنهم سيكونون سعداء إذا تغير نصُّ الرسالة، بأن: «تكون الأرض مفتوحة لعامة المستوطنين البيض، وألا تكون محفوظة للجالية اليهودية»[1].

وفي تقديري أن الخطأ في الرسالة السابقة قد كشف عن نيَّتهم الحقيقية في رفض المستوطنة. أما محاولة التصحيح في هذه الرسالة لإظهار سماحتهم وعدم عنصريتهم تجاه اليهود، فهي تشير إلىٰ الترحيب بهم بوصفهم مستثمرين فرادىٰ.

وبطبيعة الحال، ظل اليهود علىٰ طريقتهم نفسها في التعامل مع المشروع، بالاقتصار علىٰ إرسال أخبار اللجنة الصهيونية لمسح الأراضي للخارجية البريطانية. ورسالة جرينبرج للخارجية في 7 ديسمبر 1904، وإشارته بأنه رتب مع الميجور جيبونز، المسؤول عن اللجنة - لإتاحة التقرير بعد التاريخ الذي ذكره سابقًا قدر الإمكان، مضيفًا اسمين جديدين لعضويتها، هما: د. ويلبوس Wilbusch، ومهندس مدني بارز، مطالِبًا بتقديم المساعدة لها ولأعضائها حتىٰ تصبح المستوطنة المقترَحة كائنة، مختتِمًا بتقديم الشكر للوزارة علىٰ الروح الرائعة التي أبدتها الحكومة البريطانية خلال العرض وبعده[2] - تدلِّل علىٰ أن اليهود استمروا طيلة ما يقارب السنتين يسيرون علىٰ النهج نفسه دون أدنىٰ تغيير.

وعلىٰ النهج نفسه، ظلت الإدارة البريطانية أيضًا تجاريهم، فرسالة الخارجية

(1) F.O.403/345, Inclosure in No. 63.Mr. W. Wilson to Sir D. Stewart, Nairobi, November 1, 1904. No. 63.Sir D. Stewart to the Marquess of Lansdoivne.—(Received November 29.) (No. 702.), Commissioner's Office, Mombasa, November 8, 1904., P.70.

(2) F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa. Thanks for No. 54. Informs of additional members of Commission. Major Gibbous will be in charge. Asks for facilities for…, No. 82.Mr. L. J. Greenberg to Foreign Office.—(Received December 9.) 82, Fordwych Road, Brondesbury, London,, December 7, 1904., P.90.

للسير ستيوارت، مفوض نيروبي، في 15 ديسمبر 1904، تقدم له الميجور هيل جيبونز، وبأنه على وشك الشروع في زيارة محمية شرق أفريقيا، وأنه المسؤول عن اللجنة المسؤولة عن دراسة الإقليم وتقديم تقرير عن أراضي شرق أفريقيا المقترَحة لإنشاء مستوطنة يهودية، مطالِبًا إياه بتقديم المساعدة والتسهيلات للميجور والسادة أعضائها[1]، تقطع بأنها لم تغير من نهجها السابق قيد أنملة. ورسالتها لجرينبرج، في 15 ديسمبر 1904، والتي تحيل فيها خطاب التوصية باللجنة وأعضائها للمفوض البريطاني في شؤون المحمية، وتهيبه بوجوب تقديم المساعدة والتسهيلات الممكنة لها قدر الإمكان[2]، تصبُّ في الاتجاه نفسه.

ومن ناحية أخرى استمر اليهود أيضًا على طريقتهم، فرسالة جرينبرج لوزارة الخارجية في 16 ديسمبر 1904، والتي يشكرها على دورها، ويطالب بمذكرتها لمفوض شرق أفريقيا البريطانية، بشأن توفير التسهيلات للجنة، وبأنه سيعتني بإطْلاعها بانتظام على جميع الأخبار التي يحصل عليها من اللجنة[3]، تثبت استمرارهم على النمط نفسه. ومع أن الموضوع منتهٍ تقريبًا في أذهان المسؤولين البريطانيين، وأنهم انسحبوا عن وعدهم مع تزايد حالات الرفض والاحتجاج ضده من مستوطني المحمية وكل فئات الأوروبيين ورجال دينهم، إلا أن اليهود ظلوا منتظرين قرار اللجنة في مصير المستوطنة.

وفي كل الأحوال جاء تقرير اللجنة ليفيد بعدم صلاحية منطقة هضبة جواس نيجوشو التي عرضت كمستوطنة، بأنها لا تصلح مكانًا مناسبًا لحركة تهجير

(1) F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa, To give Major Gibbons, who isin charge of Commission, full facilities, No. 91.Foreign Office to Sir D. Stewart., Foreign Office, December 15, 1904., P.94.

(2) F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa,Transmits No. 91, introducing Major Gibbons to Sir D. Stewart, No. 92.Foreign Office to Mr. L..1 Greenberg, Foreign Office, December 15, 1904, P.94.

(3) F.O.403/345, Jewish settlement in East. Africa. Thanks for No. 92. Will send information as to progress of Commission, No. 95.Mr. L. J. Greenberg to Foreign OJice.—(Received December 17.) 82, Fordivych Road, Brondesbury, London,, December 1G, 1904, P.100.

واسعة النطاق، وأنها تصلح للرعي أكثر منها للزراعة. وقدم التقرير إلى لجنة العمل المنبثقة عن المؤتمرات الصهيونية وطبع في لندن سنة 1905، على أنه كتاب أزرق صهيوني باللغتين الإنجليزية والألمانية. وقد ارتاحت الحكومة البريطانية للنتيجة التي انتهى لها التقرير[1]، وهو ما دعا المؤتمر الصهيوني السابع، المعقود في بازل في الفترة من 27 يوليو حتى 2 أغسطس سنة 1905، لأن يقرر بأغلبية ساحقة رفض مشروع الاستيطان في محمية شرق أفريقيا، ورفض مشاريع توطين اليهود الأخرى كافة، وأن تكون فلسطين هي وطن الشعب اليهودي، موجهًا الشكر للحكومة البريطانية على العرض[2].

ونخلص من كل ذلك إلى أربع نتائج مهمة؛ الأولى: أن المشروع ارتبط عرضه بظرف تاريخي معين، يتعلق ببريطانيا واليهود على السواء، فرفض المشروع اليهودي في سيناء، جعلهم يبحثون عن فرصة أخرى تقرب لهم أحلامهم، وتحفظ علاقتهم الودية مع بريطانيا. وبالنسبة لبريطانيا، فإن الأموال التي أنفقتها في مستعمرات النِّيل تريدها أرباحًا واستثمارات ودخلًا لخزانتها.

الثانية: أن الاشتراط البريطاني خلال العرض، بألا تتصل المستوطنة اليهودية المقترَحة في محمية شرق أفريقيا ببحيرة فيكتوريا أبدًا، وإصرار اليهود على وجود هذا الاتصال، يقطع بأنه كان مشروعًا سياسيًّا بريطانيًّا بالدرجة الأولى. فاليهود تحت قبضتهم وسيطرتهم، وبالتالي كان توظيفهم في تلك المنطقة يصبُّ في خدمة بريطانيا فقط، وليس في خدمة اليهود، فاليهود لم يرضوا بديلًا عن فلسطين، وكل المماطلات التي رأيناها منهم منذ 1903 حتى سنة 1905، ما هي إلا تعبير عن حالة الانقسام حول الموضوع.

الثالثة، خشية اليهود من التوظيف البريطاني لهم في مكان لم يكونوا على

---

(1) حسن صبري الخولي، المرجع السابق، ص100.

(2) عبد الكريم الحسني، المرجع السابق. متفرقات. وكذلك انظر: عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق.

صلة أو دراية به، هو الذي يفسر هذا التردد من المشروع. بل بدا واضحًا أن مطالعتهم لكتابات بني جلدتهم، أمين باشا وفيتا حسان، لم تفدهم شيئًا، اللـهمَّ إلا في ربط هرتزل المشروع بأوغندا. وربما كان إرسالهم للجنة يهودية من جنوب أفريقيا لاكتشاف المنطقة، يدلِّل على استمرار الوساوس التي كانت تنتابهم.

الرابعة، أن علاقة اليهـود بمنابع النيل الاسـتوائية أسس لها البريطانيون، حيث لم تكن لهم أدنى علاقة، مؤسسية أو عقَدية أو وجودية، بتلك المنابع قبل حديث البريطانيين عنها. وأن تقريب اليهود من الحدود الحبشية كان ورقة للضغط على إثيوبيا من ناحية، في حين شكَّل إبعادهم عن حدود مباشرة معها ورقة أخرى ضمنت لبريطانيا علاقات جيدة مع النظام الإثيوبي. ومن ثَمَّ تُركت المنطقة الحدودية بعيدًا عن أيدي اليهود، بعد أن عرضت عليهم، من أجل مساومة إثيوبيا عليها، واقتسامها معها، كضمانة لانتهاء مناوشات الحدود، وحفاظًا على اشتراطات اتفاقية سنة 1902.

الخاتمة:

خلص البحث إلى عدد من النتائج، أهمها:

• أدركت التجربة التاريخية المصرية لعلاقة النيل بالنهضة أهمية نهر النيل فيها، في بُعـدها المـادي والاقتصادي وحتى السـياسي. ولهذا رتبت لتكون على مقربة من المنابع أو تسيطر عليها. وأن هذا الإدراك استبصره البريطانيون بمجرد أن وطِئت أقدامهم أرض مصر واحتلوها. فولَّوا وجوههم شطر النيل للإفادة منه واستغلاله.

• اقتصر توظيف ورقة النيل عبر التاريخ على المنابع الإثيوبية فقط، وهذه الورقة الاستوائية لم يبدأ توظيفها إلا مع نهاية القرن الـ 19. وأن مصر حينما كانت قريبة من المنابع ومسيطرة عليها، باتت كل الأوراق في يدها، لكن حينما

أُبعدت عنها، باتت كل الأوراق يمكن توظيفها. ومن ثَمَّ فإن خبرتها بالمنابع جعلها تتخلص من جهلها السابق بالمنطقة، ولا تلقي بالًا لتلك التهديدات التي تأتيها. وعلىٰ هذا فإن ما يجري الآن بالنسبة للورقتين الإثيوبية والاستوائية، يجرنا للحالة التي كنا عليها في بداية القرن الـ 19، وكأننا لم نختبر تلك المنابع ولم نعرفها من قبل، رغم أننا كنا في القرن الـ 19 علىٰ دراية تامة بمنابع النيل ودول المصبّ... إلخ.

• أكد البحث علىٰ أن مشروع توطين اليهود في منابع النيل جاء لاستغلال تلك المنابع لجلْب دخل مادي واقتصادي للإدارة البريطانية، ثم للضغط علىٰ مصر المجاورة علىٰ الحدود الاستوائية؛ لضمان خيراتها وأقطانها، ثم للضغط علىٰ إثيوبيا للالتزام باتفاقية 1902 بشأن الحدود والمياه. فالمشروع اليهودي كان مشروعًا وقتيًّا طرحته الظروف ورتبت له، وحين تغيرت تلك الظروف علىٰ أرض الواقع، تخلت الإدارة البريطانية عنه قبل تخلي اليهود أنفسهم عنه، فداخل المحمية البريطانية، تزايدت وتيرة الاحتجاج ضد المشروع من شتىٰ الأوروبيين، مطالبين بنقله لمنطقة الحدود الإثيوبية تارة، وإلىٰ الغرب من بحيرة رودلف، علىٰ الحدود الرباعية بين إثيوبيا، والسودان المصري - الإنجليزي، وأوغندا، ومحمية شرق أفريقيا، أي في قلب منطقة التوتر. في حين راح اليهود يطالبون بمنفذ لدولتهم علىٰ بحيرة فيكتوريا، وأن تكون بجانب السكة الحديد.

• أوضح البحث عدم وضوح العرض داخل محمية شرق أفريقيا، ثم عرضه بأن يكون داخل المنطقة الممتدة من نيروبي إلىٰ جرف ماو تارة، وشمال هضبة ناندي تارة ثانية، ثم للمنطقة الشمالية الشرقية من بارينجو تارة ثالثة، ثم هضبة جواس نيجوشو دون إيصالهم ببحيرة رودلف تارة رابعة، ثم المنطقة جنوب خطِّ الاستواء والممتدَّة من جرف إليجون شرقًا وجبل إليجون وجرف كابراس غربًا تارة خامسة. وكل ذلك يشير إلىٰ عدم وضوح في الرؤية البريطانية وفي الهدف

الحقيقي من وراء هذا العرض. اللـهمَّ إلا توظيفًا جديدًا لورقة النِّيل الاستوائية في الضغط على مصر وإثيوبيا للإقرار لبريطانيا بما تريد.

ووَفْق هذا لخص البحث نهاية المشروع في أسـباب ثلاثة؛ أولها: يتعـلق بالمحمية، ويتعلق بتزايد أعداد المستوطنين من جنوب أفريقيا، وتملُّك مؤسسة شرق أفريقيا لـ500كم وقيامها بتحفيز الأوروبيين للمجيء للاستيطان، وبتزايد عملية الرفض والاحتجاج من قِبَل جمعية المزارعين والكنائس وغيرهم ضد المشروع.

ثانيها: يتعلق بوزارة الخارجية، وتخليها على لسان وزير خارجيتها لانسدون، عن الوعد الذي قطعته على نفسها بحجز مساحة من المحمية لهم.

وثالثها: يتعلق باليهود أنفسهم؛ فقد كان التأخر في إرسال لجنة لمعاينة المنطقة، والانقسام الذي حدث بين اليهود حول المشروع، وقرار مؤتمر 1905 برفض المشروع، أسبابًا رئيسة في إنهائه.

*

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

- إلهام محمد ذهني، السانسيمونيون ومشروع القناطر الخيرية، أعمال الموسم الثقافي السابع 2004-2005.
- أنتوني سوريال عبد السيد، العلاقات المصرية الإثيوبية 1855-1935، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (234)، القاهرة، 2003.
- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة 1906، رفعه كرومر قنصل إنجلترا ووكيلها السياسي في مصر إلى جناب السير إدوارد جراي ناظر خارجيتها، ترجم في إدارة المقطم، مطبعة المقطم، 1907.
- جميل عبيد، المديرية الاستوائية، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، وزارة الثقافة، القاهرة، 1968.
- جوزيف رامز أمين، العلاقات المصرية الإثيوبية تحليل لأبعادها المختلفة، دورية آفاق أفريقية العدد (35).
- حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الأول، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1973.
- حسن علي الشريف، اتفاقيات مياه النيل من منظور مقارن 1929-1959، أعمال ندوة «خمسون عامًا على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان 1959-2009»، التي عقدها مركز تاريخ مصر المعاصر في 17 ديسمبر 2009، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، 2011.
- رجب عبد الحليم، العلاقات السياسية بين مسلمي الزَّيْلَع ونصارى الحبشة في العصور الوسطي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.
- رؤوف عباس، إشكالية التخلف الحضاري عند شكيب أرسلان، مجلة مصر الحديثة، العدد الأول، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، 2002.
- سعيد عبد الفتاح عاشور، الحصار الاقتصادي على مصر زمن الحروب الصليبية، ضمن بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطي، جامعة بيروت العربية، الإسكندرية، 1977.
- عبد الحميد عبد المنعم مدكور، المشروع الحضاري لمالك بن نبي ودور العقيدة فيه، ندوة الإسلام ومشروعات النهضة الحديثة، المؤتمر الدولي للفلسفة الإسلامية، الإسلام ومشروعات النهضة الحديثة، 1-2 أبريل 2001.

- عبد الكريم الحسني، الصهيونية - الغرب والمقدس والسياسة، مؤسسة شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2010.
- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية:
http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID
- عطا محمد أحمد كنتول، التواصل الحضاري بين المسلمين والمسيحيين في إثيوبيا وانعكاساته على شمال وادي النيل، مجلة دراسات أفريقية، يونيو 2005، العدد (33).
- لطيفة محمد سالم، النيل بين علي مبارك وأمين سامي، أعمال الموسم الثقافي السابع 2004-2005 «النيل في التاريخ المصري المعاصر»، دار الكتب المصرية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، 2009.
- محمد صبري، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مطبعة مصر ، القاهرة، 1948.
- محمد عبد الرحمن الشرنوبي، المكتشفون المصريون لمنابع النيل في القرن التاسع عشر، أعمال الموسم الثقافي السابع 2004-2005 «النيل في التاريخ المصري المعاصر»، دار الكتب المصرية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، 2009.
- محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، إثيوبيا واتفاقيات مياه النيل 190-1959، أعمال ندوة «خمسون عامًا على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان 1959-2009»، مركز تاريخ مصر المعاصر، 17 ديسمبر 2009، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، 2011.
- يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899-1924، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1976.
- ـــــــــــــ، موقف بريطانيا من العلاقات المائية المصرية السودانية، أعمال الموسم الثقافي السابع 2004-2005، «النيل في التاريخ المصري المعاصر»، دار الكتب المصرية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، 2009.

ثانيًا- الأجنبية:

- Allen R.W.: Irrigation in The Sudan, Journal of African Society, Vol.23, No. 92. Jul. 1924.
- Jewish Settlement scheme. Transmits No. 95.; and Requests observations No. 102. Foreign Office to Home Office., Foreign Office, August 21, 1903.
- Marie Kruger: Women's Literature in Kenya and Uganda: The Trouble with Modernity, Palgrave. New York, 2014.
- Peter Ephross: In quest for Jewish homeland, Herzl once considered Uganda, San Francisco Jewish Community Publications Inc., dba Jewish Bulletin of Northern California, August 29, 1997.
- W.O. map 1429(d). Signed: Major E H Gorges, Uganda Rifles. Originally illustrating Appendix A to Uganda Protectorate Intelligence Report number 4.

ثالثًا- الوثائق:

- F.O.403/332, Enclosure in No. 19. JEWISH COLONIZATION SCHEME. Terms and Conditions of Concessions to be granted by His Majesty's Government to the Jewish Colonial Trust "Juedische Colonial bank", Limited, for the establishment of a Jewish Settlement in British East Africa.
- F.O.403/332, No. 20.The Marquess of Lansdowne to Sir C. Eliot. (No. 328.), Foreign Office, July 13, 1903.
- F.O.403/332, Jewish Settlement scheme. Understands from No. 95 that His Majesty's Government assent in principle to Dr. Herat's form of agreement. Whole matter will be laid before Zionist Congress No. 99. Dr. Greenberg to the Marquess of Lansdowne.—(Received August 18.)82, Fordwych Road, Brondesbury, London, August 17, 1903.
- F.O.403/332, No. 47 The Marquess of Lansdowne to Sir Eliot. (No. 460.), Foreign Office, September 14, 1903.
- F.O.403/332, Jewish Settlement scheme. Transmits No. 129. Whom way senders of telegram be taken to represent? No. 14 The Marquess of Lansdowne to Sir Eliot. (No. 460.), Foreign Office, September 14, 1903.
- F.O.403/332, Inclosure in No. 180. The Bishop of Mombasa to Sir Charles Eliot, Bishops Court, Mombasa, September 8, 1903.
- F.O.403/332, Part LXXIV, Further Correspondence Respecting East Africa, July to September, 1903, Jewish colonization scheme. Transmits form of agreement which Dr. Herzl would desire His Majesty's Government to consent to in view of Commission being sent out to East Africa. No. 19. Dr. Greenberg to Mr. Chamberlain. (Communicated to Foreign Office, July 13.) 82, Fordwych Road, Brondesbury, London, July 13, 1903.
- F.O.403/332, Jewish Settlement scheme. Observations on letter to Mr. Chamberlain. Transmits form of agreement which Dr.Herzl proposes should be entered into No. 95. Foreign Office to Dr. Greenberg., Foreign Office, August 14, 1903.
- F.O.403/332, Settlers' Committee. Jewish Settlement scheme. Protest against, No. 129. Settlers' Committee to the Marquess of Lansdowne.—(Rtceived September2.) (Telegraphic.) Nairobi, September 2, 1903.
- F.O.403/332, Jewish Settlement scheme. Conveys thanks of Zionist Congress. Executive Committee accept offer. General enthusiasm, No. 136. Dr. Greenberg to the Marquess of Lansdowne.—(Received September 9.) 82, Fordwych Road, Brondesbury, London, September 4, 1903.
- F.O.403/332, Jewish Settlement scheme. Transmits Memoranda and No. 19 respecting. Requests observations. No. 145. The Marquess of Lansdowne to Sir C. Eliot. (No. 459.), Foreign Office, September 11, 1903.
- F.O.403/332, Jewish Settlement scheme. Transmits letter from Bishop of Mombasa respecting. Protests from Lord Delamere aim Settlers' Association at Nairobi. Urges that Settlement should be at some distance from railway. No. 180.Sir C. Eliot to the Marquess of Lunsdoune.—(Received September 30.) (So. 430.), Commissioner's Office, Mombasa, September 10, 1903.

- F.O.403/333, Jewish Settlement in East Africa Protectorate No. 152.Treasury to Foreign Office—(Received November 16.), Treasury Chambers, November 11, 1903.
- F.O.403/333, Jewish Settlement in East Africa Protectorate No. 182.Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdowne.—(Received November 26.) No. 521., Mombasa, November 4, 1903.
- F.O.403/333, Jewish Settlement No. 189.Colonial Office to Foreign Office.—(Received November 28.), Downing Street, November 27, 1903.
- F.O.403/333, Jewish Settlement No. 196.Foreign Office to Colonial Office., Foreign Office, December 3, 1903.
- F.O.403/333, Part LXXV, Further Correspondence Respecting East Africa, October to December, 1903, Jewish Settlement in East Africa. No. 39.The Marquess of Lansdowne to Sir C. Eliot.(No. 505.), Foreign Office, October 15, 1903.
- F.O.403/333, Jewish Settlement in the East Africa Protectorate ,No. 128. Foreign Office to Treasury. Foreign Office, November 4, 1903.
- F.O.403/340, Part LXXVI., Further Correspondence Respecting East Africa, January and February1904, Jewish Settlement in East Africa, Transmits No. 182, Part LXXV, and informs of interview with Dr. Greenberg. Asks for views as to proposed scheme, No. 26; Foreign Office to Colonial Office., Foreign Office, January 12, 1904.
- F.O.403/340, Jewish Settlement in East Africa, Views as to proposed scheme, No. 36 Colonial Office to foreign Office.—(Received January 20), Downing Street, January 19, 1904.
- F.O.403/340, Jewish settlement scheme, Substance of interview with Dr. Greenberg. Commission to start for East Africa, No 41. Memorandum by Mr. Hurst respecting the Jewish Colonization Scheme in East. Africa, January 25, 1904.
- F.O.403/340, Jewish settlement in East Africa Protectorate, Informs of interview with Dr. Green berg, No. 65.The Marquess of Lansdowne to Sir C. Eliot. (No. 74.), Foreign Office, February 8, 1904.
- F.O.403/340, Jewish settlement in East Africa, Thanks for offer made; territory appears suitable. Commission, of which details will be sent, will start for East Africa, No. 71.Mr. Greniberg to Foreign Office, 9 February, 1904.
- F.O.403/340, Jewish Settlement in East Africa, Cannot now recommend, in view of present influx of white settlers, No. 72. Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdowne.—(Received February 11.) (No. 45.) (Telegraphic.) Mombasa, February 11, 1904.
- F.O.403/341, Inclosure in No. 124.Statement by the Bishop of Mombasa, No. 124. Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdoivne.—(Received April 25.) (No. 179.), Commissioner's Office, Mombasa, March 24, 1904.
- F.O.403/341, Part LXXVII., Further Correspondence Respecting East Africa, March and April 1904, Jewish Settlement in East Africa. Does not propose to discuss special form of lease before receipt of expert's report. Refers to , No. 58, No. 72 A. Foreign Office to Mr., Greenberg., Foreign Office, April 6, 1904.
- F.O.403/341, Jewish Settlement in East Africa Protectorate. Raise objections against. Urges reconsideration of question. Refers to No. 72 A, No. 123.Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdowne.—(Received April 25.) (No. 178.), Commissioner's Office, Mombasa, March 21, 1904.

- F.O.403/341, Jewish Settlement in East Africa Protectorate. Transmits letter from Bishop of Mombasa respecting proposal. Refers to No. 123, No. 124. Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdoivne.—(Received April 25.) (No. 179.), Commissioner's Office, Mombasa, March 24, 1904.
- F.O.403/343, Part LXXIX., Further Correspondence Respecting East Africa, July and August 1904, Jewish settlement m East Africa. Asks when report, of Commission is expected. Refers to , No. 07, Part 1AXVII, No. 5.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, July 5, 1904.
- F.O.403/343, Jewish settlement in East Africa. Requests information as to persons representing Zionists, who have left for Africa. Refers to No. 5 , No. 73.Foreign Office to Mr. Greenberg. Greenberg, Foreign Office, August 12, 1904.
- F.O.403/343 Jewish settlement in East Africa. Gives information requested in No. 78, No.8 4. Mr. Greenberg to Foreign Office.—(Received August 15.) 82, Fordwuch Road, Brondesbury, London, August 13, 1904.
- F.O.403/343, Jewish Colony in East Africa. Original offer was made under impression that Zionists were unanimous. Will defer further statement of views until hearing from him again. Refers to No. 84, No 97.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, August. 1, 1904.
- F.O.403/344, Part LXXX., Further Correspondence Respecting East Africa, September and October 1904, Jewish settlement in East Africa. Commission will be sent out as soon as possible. Refers to No. 84, Part LXXIX.,No. 27.Mr. Greenberg to the Marquess of Lansdowne.—(Received September 20.) 82, Fordwych Road, Brondesbury, N.W., September 20, 1904.
- F.O.403/344, Jewish settlement in East Africa. Remarks on long delay in sending out Commission. Informs of large influx of while settlers into 'Protectorate. Refers to No. 27. No. 46.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, October 3, 1904.
- F.O.403/345, Inclosure in No. 63.Mr. W. Wilson to Sir D. Stewart, Nairobi, November 1, 1904. No. 63.Sir D. Stewart to the Marquess of Lansdoivne.—(Received November 29.) (No. 702.), Commissioner's Office, Mombasa, November 8, 1904.
- F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa. Thanks for No. 54. Informs of additional members of Commission. Major Gibbous will be in charge. Asks for facilities for…, No. 82.Mr. L. J. Greenberg to Foreign Office.—(Received December 9.) 82, Fordwych Road, Brondesbury, London,, December 7, 1904.
- F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa,Transmits No. 91, introducing Major Gibbons to Sir D. Stewart, No. 92.Foreign Office to Mr. L..1 Greenberg, Foreign Office, December 15, 1904.
- F.O.403/345, Jewish settlement in East. Africa. Thanks for No. 92. Will send information as to progress of Commission, No. 95.Mr. L. J. Greenberg to Foreign OJice.—[Received December 17.) 82, Fordivych Road, Brondesbury, London,, December 1G, 1904.
- F.O.403/345, Part LXXX1., Further Correspondence Respecting East Africa, November and December 1904, Jewish settlement in East Africa, Asks when Commission left and what was its composition, No. 12.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, November 5, 1904.

- F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa. Has received no answer to No. 12. Understands Commission has not yet started. Cannot reserve lands any longer, No. 28.Foreign Office to Mr. L. J. Greenberg., Foreign Office, November 14, 1904, 1904.
- F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa Protectorate, Transmits letter from Planters' and Farmers' Association, requesting that land may be no longer reserved, No. 41.Sir D. Stewart to the Marquess of Lansdowne.- (Received November 21.) (No. 682.), Commissioner's Office, Mombasa, October 29, 1904.
- F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa Protectorate, Informs of constitution and departure of Commission , No. 45.Mr. Greenberg to Foreign Office.—(Received November 22.) 82, Fordwych Road, Brondesbury, London,, November 21, 1904.
- F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa Protectorate, In view of Commission proceeding at once will still reserve land , No. 54.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, November 24, 1904.
- F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa Protectorate. Planters' and Farmers' Association I desire amendment of Resolution transmitted in No. 41. No. 63.Sir D. Stewart to the Marquess of Lansdoivne.—(Received November 29.)(No. 702.), Commissioner's Office, Mombasa, November 8, 1904.
- F.O.403/345, Jewish settlement in East Africa, To give Major Gibbons, who isin charge of Commission, full facilities, No. 91.Foreign Office to Sir D. Stewart., Foreign Office, December 15, 1904.

رابعًا- المواقع الإلكترونية:

- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb48/sec04.doc_cvt.htm

● ○ ●